

والآن أعطي الكلمة مباشرة للسيدة خديجة الزوي، رئيسة اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، في حدود خمس دقائق، طبقاً للمادة 315 من النظام الداخلي للمجلس لتوضيح برنامج ومنهجية عمل المجموعة وتحديد الجهات التي تعاونت معها والتي لم تستجب لطلباتها.

تفضل السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة خديجة الزوي:

شكراً السيد الرئيس.

أخواتي، إخواني المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

لقد أخذ مجلس المستشارين على عاتقه منذ إقرار دستور 2011 ممارسة صلاحياته الدستورية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية ومحاولة ترسيخ هذه الممارسة سنوياً وتطوير أدائه في هذا المجال، لتعزيز الدور الرقابي، لبتاشي والمتغيرات التي تعرفها منظومة التدبير الحديث المعتمدة على مبادئ النجاعة والفعالية واعتماد التخطيط الإستراتيجي في تدبير القطاعات وبتبني آليات مزاولته بمقتضيات قانونية، تساهم في أهمية هذا الاختصاص من جهة ثم بانتقاء مواضيع ذات راهنية، وتفرض تحديات كبرى ببلادنا.

واسمحوا لي أن أستعرض أمامكم مختلف الخطوات التي قطعها مجلس المستشارين لأجل الإعداد لهذه الجلسة السنوية، فاستناداً لأحكام الفصل 100 من الدستور وإلى مقتضيات النظام الداخلي، خاصة المواد من 308 إلى 316، التي تحدد كيفية ممارسة هذه الوظيفة الرقابية، قام المجلس باستشارة مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية بغية اقتراح المواضيع التي ترغب في تقييمها، وهو ما أسفر عن اختيار موضوع "التشغيل"، أعقبها اقتراح مختلف الفرق والمجموعات الممثلة بالمجلس من يمثلها بالمجموعة وفق مبدأ التمثيل النسبي ثم انتخاب هيكلها يوم 09 فبراير 2021 تحت إشراف السيد رئيس المجلس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انطلاقاً من المنهجية المعتمدة، شرعت المجموعة الموضوعاتية المؤقتة في إنجاز المهمة الموكولة إليها بهدف توضيح الرؤية وحتى يكون تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالتشغيل موضوعياً، تم حصر المدة الزمنية المعنية بالتقييم من 2012 إلى 2021.

وتبعاً لذلك وجهت المجموعة تطبيقاً لمقتضيات المادة 316 من النظام الداخلي مذكرة إلى رئاسة المجلس، تطالب فيها المجموعة بعقد اجتماعات مع عدد من القطاعات الحكومية ويتعلق الأمر بطلب حضور مجموعة من الوزراء للإجابة على التساؤلات الدقيقة والمحددة الموجهة إليهم ويتعلق الأمر

محضر الجلسة رقم 381

التاريخ: الأربعاء 03 ذو الحجة 1442هـ (14 يوليو 2021م).
الرئاسة: السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وخمس وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السابعة والثلاثين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021.

السيد عبد الحكيم بن شماش، رئيس المجلس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسيدان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، وعملاً بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداوات المكتب المجلس في اجتماعه المنعقد بتاريخ 5 و8 يوليو 2021، وعلى مداوات ندوة الرؤساء في اجتماعه المنعقد بتاريخ 12 يوليو 2021، وبعد توزيع التقرير الذي أجرته المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية على السيدات والسادة أعضاء المجلس وإحاطته بالتالي إلى الحكومة، وفق أحكام النظام الداخلي، يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة بالغالبية الكاسحة من المقاعد الفارغة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل.

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل لكافة مكونات المجلس، التي ساهمت في إنجاز هذه المحطة الهامة الخامسة من نوعها، في سياق تفعيل مضمين دستور 2011.

وقبل أن نمر إلى المناقشة التي خصصت لها حصة زمنية إجمالية، حددت في 180 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، أذكر بترتيب هذه الجلسة كما أقرته ندوة الرؤساء، وذلك كالتالي:

سنستمع في المقام الأول لكلمة كل من رئيس ومقرر المجموعة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية، ثم تدخلات الفرق والمجموعة البرلمانية، تعقبها تدخلات أعضاء الحكومة، ثم تعقيبات الفرق والمجموعة البرلمانية والحكومة عند الاقتضاء.

بـ

وزير الداخلية، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، وزير التشغيل والإدماج المهني، وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ومدراء بعض المؤسسات العمومية، ويتعلق الأمر بـ: المديرية العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، مدير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات سابقا.

وبغية توسيع دائرة التشاور مع مختلف الفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين والمتدخلين، تم توجيه الدعوة لكل من المراكز النقابية الأكثر تمثيلية، ويتعلق الأمر: بالاتحاد المغربي للشغل، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، الاتحاد الوطني المغربي للشغل بالإضافة إلى الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وفي نفس المنحى، تمت مراسلة كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا المندوبية السامية للتخطيط من أجل تزويد المجموعة بمختلف التقارير والدراسات والرأي ذات الصلة.

وبخصوص مدى التزام الحكومة مع مبادرات المجموعة، نسجل تجاوب بعض الوزارات مشكورة مع مطالب المجموعة الرامية للحصول على المعلومات والحضور مع أعضاء المجموعة للرد على تساؤلاتهم، ويتعلق الأمر بكل من السادة: السيد وزير التشغيل وكذلك وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والوزير المنتدب في التعليم العالي والبحث العلمي والمديرية العامة للمكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل، حيث قدموا شروحات مستفيضة حول ربط التكوين بسوق الشغل والمبادرات المتخذة في هذا الإطار والتحديات والرهانات المستقبلية بمجال التكوين والبحث العلمي مع تزويد المجموعة بإجابات مكتوبة حول ما راج خلال الاجتماع.

كذلك، كان حضور السيد وزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي الذي تجاوب مع مختلف مطالب المجموعة بكل رحابة صدر وزودها بالوثائق ومعطيات تفصيلية حول تطور مناصب الشغل في القطاع.

أود أيضا أن أحيي السيد وزير التشغيل والإدماج المهني، الذي استجاب في الحال بالدعوة للمجموعة وبمعية السيد الكاتب العام والسيد مدير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وتقديم شروحات تفصيلية عن واقع الشغل بالمغرب والمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل وكذا حصيلته. ولا تفوت الفرصة، السيد الرئيس، أيضا لأنوه بالتفاعل الإيجابي للاتحاد العام لمقاولات المغرب وكذلك بعض المراكز النقابية التي تفضلت بالحضور.

إذن أعطي الكلمة لزميلي المقرر لكي يتلو على حضراتكم تقرير هذه

اللجنة.

السيد الرئيس:

غادي نشوفو بزاف ديال البدع في نهاية هاذ الولاية. طيب، نيابة عن السيد محمد حيتوم مقرر اللجنة، أعطي الكلمة للسيد المبارك الصادي لتقديم عرض مركز عن تقرير المجموعة في حدود 5 دقائق.

المستشار السيد المبارك الصادي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بعد مرور 10 سنوات من دخول المغرب منعطفًا جديدًا في مسار ترسيخ البناء الديمقراطي بإقرار دستور 2011، الذي حول صلاحيات مهمة للحكومة وللمؤسسات الترابية في تدبير الشأن العام والبرلمان في المجال الرقابي.

عشر سنوات مضت بولابيتين حكوميتين كاملتين، عرفت فيها السياسات العمومية المتعلقة بالتشغيل عدة مبادرات ومحطات.

ومن خلاصة هاد التقييم الشمولي للسياسات الحكومية في مجال التشغيل، التباين الحاصل في النتائج، فرغم ما تضمنته هذه السياسات العمومية من جوانب إيجابية، إلا أن نتائجها الكمية والنوعية لم ترق لحجم وسقف الطموحات التي رسمت لها، بل أن آثارها الاجتماعية بالخصوص ظلت محدودة نسبيًا، وهو ما تجسد في العديد من الخطب الملكية خلال العقد الأخير.

كما أن الركون للتداعيات التي خلفتها جائحة كورونا، لتفسير الإخفاق الملاحظ لا يستقيم، ذلك أن وجود مكامن الضعف وأشكال الهشاشة البنوية في النموذج التنويعي، وذلك نتيجة التأخر الذي تمت مراكمته في تنزيل أورش رئيسية من قبيل تعميم الحماية الاجتماعية وتأهيل المنظومة الصحية وإدماج القطاع غير المهيكّل وتنزيل الجهوية المتقدمة والنهوض بالمقاولات الوطنية المغربية، التي تعتبر المشغل الأساس مقارنة مع مناصب الشغل التي يوفرها القطاع العام.

أما تداعيات الجائحة، فشكّلت عاملاً زاد في حدة الآثار السلبية للسياسات العمومية في مجال التشغيل.

وعليه، يسجل التقرير أن سوق الشغل بالمغرب يتميز بثلاثة تحديات رئيسية:

- أولاً، هيمنة القطاع الغير المهيكّل والذي يؤثر بدوره على أربع مستويات: الدولة من خلال التهرب من أداء الضرائب والمستهلك من خلال التأثير على صحة المستهلك واقتصاده، والمقاول من خلال المنافسة الغير الشريفة بين المقاولات التي تدخل في إطار القطاع المنظم، ثم العامل أي الأجير، وذلك عبر التوظيف والعمل في

السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، فإنها تكتسي تعقيدا حقيقيا يتطلب معالجتها اعتماد مقاربة شمولية وتستدعي جرأة وابتكار ومجهودات متواصلة ومواكبة ودورية ومستمرة، وتكييف السياسات العمومية والاستراتيجيات والمخططات والبرامج والإجراءات المنبثقة عنها مع السياقات والحقائق الخاصة بكل مجال تراخي على حدة.

وبهذا الخصوص أقر التقرير توصيات منها ما هو عام ومنها ما هو خاص.

السيد الرئيس:

وهي الواردة بالتفصيل في التقرير الذي وزع على أعضاء المجلس.

المستشار السيد المبارك الصادي:

صافي وزع.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا، شكرا السيد الرئيس.

نفتح الآن باب المناقشة.. الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية.

يلاه السيد الرئيس..

أتحننا وأحننا، أتحننا وأحننا.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

الأخوات والأخوة،

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، ومن خلاله حزب الاستقلال والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، لأنتاسم معكم بعض الأفكار والملاحظات حول تقرير اللجنة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021.

بداية، لا بد أن نعبر عن تميئنا للعمل الجاد والمسؤول، الذي اضطلعت به اللجنة الموضوعاتية، برئاسة السيدة المستشارة خديجة الزومي ومعية أعضاء اللجنة وأطر المجلس، منذ اجتماعها الأول يوم 09 فبراير 2021، وعلى امتداد 13 اجتمع وما وأكبه من فحص وتدقيق للوثائق والتقارير واللقاءات مع القطاعات الحكومية وبعض المؤسسات العمومية والفاعلين الاقتصاديين الاجتماعيين، والذي توج بإصدار تقرير موضوعاتي على درجة عالية من الحرفية والمهنية، يعكسها حجم وطبيعة المعطيات والمؤشرات المقدمة، والذي من شأنه أن يشكل أرضية لأعضاء المجلس، للإحاطة بكل أبعاد السياسة الحكومية في مجال التشغيل بنتائجها وإخفاقاتها طبعاً.

فقبل البدء في مناقشة بعض القضايا المرتبطة بالموضوع، لا بد من تميئ التعاون والتجاوب الذي عبرت عنه العديد من القطاعات الحكومية

ظروف غير ملائمة؛

- صعوبة الاندماج: الشباب والنساء أقل اندماجا من بقية السكان النشيطين في سوق العمل، ونسبة مشاركة النساء منخفضة بشكل خاص، بالمقابل تراجعت مشاركة الشباب مع تضاعف عدد الشباب خريجي الجامعات وطالبي الشغل؛

- زيادة بطيئة في التشغيل، عدد الوظائف التي تم إنشاؤها لا يكفي لاستيعاب تدفق السكان في سن العمل، يتركز التشغيل الرسمي في الشركات الأقدم والأكبر حجماً، بينما تكافح الشركات الصغيرة والمتوسطة في رفع الصعوبات وتطويرها.

كما يسجل التقرير الملاحظات التالية:

- طول مدة البطالة: بحيث تتجاوز السنة في أغلب الحالات مع خاصية الهشاشة في المناصب المتاحة، والتي غالباً ما تكون بأجور زهيدة وضعيفة ولا تتمتع بحماية اجتماعية، رغم التقدم الذي عرفه ميدان التربية والتكوين، فإن إختلالات امتدت لأجيال متعددة يحد من المساواة بين النساء والرجال في الحياة المهنية؛

- محدودية التشغيل في القطاع الفلاحي مع وظائف منخفضة الجودة، بينما تتركز فرص الشغل في قطاع الخدمات التي تتطلب مهارات منخفضة؛

- ضعف على مستوى تفعيل آليات الحكامة العمومية، مما كرس إشكالية الفوارق الاجتماعية والمجالية.

- وكخلاصة في هذا الشأن، يمكن استحضار الرصد الذي قام به البنك الدولي بهذا الخصوص والذي أشار بأن للمغرب فجوات كبيرة عليه تداركها وفقاً لقاعدة بيانات الملامح المؤسساتية، وخصوصاً على المستوى الحكامة الخاصة فيما يرتبط بمستوى اشتغال سوق الشغل، والذي يتصف بالجمود والتميز؛

- زخم الكفاءات والطاقات الإبداعية بالمغرب في جميع المجالات، يستوجب أو يتوجب حسن استثمارها وتشجيعها، ولنا في المبادرة الخلافة والإبداعية خلال فترة الجائحة نموذج واضح على ذلك.

إن الرهان على النسيج الجمعي لامتنعاص حجم البطالة، يرى التقرير بأنه توجه للحكومة للتخلص من مسؤوليتها في توفير فرص الشغل للفئات النشيطة.

إن مسؤولية القطاع الحكومي المكلف بالتشغيل في السياسات العمومية المرتبطة بالشغل جد محدودة، اعتباراً لكون التشغيل ذي طابع أفقي يهم العديد من القطاعات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

ونظراً لكون مسألة التشغيل ذات طابع أفقي يتقاطع فيها مختلف الفرقاء

والطبقة العاملة، وكان من الأجدر أن يكون وزير التشغيل المبادر إلى فرض ومعاينة عدم المرشحين أو الشركات التي لا تصرح بعالمها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الأجير تخدم 10 سنوات و11 سنة ومازال ماوصلش لحد (le seuil)، ذيك العتبة ديال 3240 يوم، باش يمكن لنا تقمومه في التقاعد، لا داعي لهذه الحكومة..

إن مبررات الحكومة هي بحق مثيرة للسخرية، مثيرة للسخرية، لأنها تقول ما ليس في الواقع وترجع وتعلق بشاعة فشلها على الحكومات السابقة، ففي سنة 2011 تمكنت من احتواء أزمة جرافة خائفة، أنهكت القوة العالمية الاقتصادية، في عهد جفت فيه السيولة في الأسواق المالية قبل أن تظال علينا إشكال الإنتاج الحقيقي.

أما تدبيركم للأزمة التشغيل اليوم، السيد الوزير المحترم، السيد الرئيس، زاد الطين بلة، ما دتم عاجزين على خلق برامج تشغيل قادرة على إخراج بلادنا من الأزمة.

لقد اهتمتنا الحكومة بالتبئيس عندما قلنا أن التزامها في البرنامج الحكومي بخفض معدل البطالة إلى 8.5% وخلق 300.000 منصب شغل متوسط طيلة مدة انتدابها لا يعدو أن يكون مجرد شعارا ليس إلا، وذلك لاعتبارات متعددة، أهمها تراجع محمد النمو الاقتصادي ومضمونه من الشغل وكذا غياب الإبداع في الآليات الكفيلة بتنشيط سوق الشغل والتخفيف من آفة البطالة واكتفاء الحكومة في استنساخ إجراءات متفرقة، أثبتت التجربة عدم نجاعتها وجديتها.

إن الأرقام المعلنة، السيد الرئيس، حتى قبل ظهور الجائحة، تبين أن المناصب المحدثه تصل بالكاد إلى نصف المناصب الموعود بها أو المبشر بها في البرنامج الحكومي، وأن فئات عريضة من المغاربة المعطلين يتسوا حتى من البحث عن الشغل، كما يؤكد ذلك التراجع المضطرب لمعدل النشاط، الذي واصل انحداره ليصل إلى 43%، في حين أن متوسط هذا المعدل بالنسبة للمجموعة التنموية التي ننتمي إليها، أي البلدان ذات الدخل المتوسط، يصل إلى حوالي 55% و60% كمتوسط عالمي.

ويشمل هذا الإقصاء من سوق الشغل، النساء على وجه الخصوص، بمعدل للنشاط لا يتجاوز 17%، وهنا نجد اختلاف طبيعة الحال ما بين المرأة القروية والمرأة في المجال الحضري.

بالإضافة إلى ذلك تعدد الاختلالات المثيرة للقلق، لاسيما المستويات المتفرقة للعالة الناقصة والعالة غير مدفوعة الأجر والعالة الموسمية والعالة في القطاع غير المهيكل، فضلا عن جيش من الشباب تتراوح أعمارهم ما بين 15 و29 سنة لا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين ولا يشتغلون، وكذا تفاقم التفاوتات المجالية وما بين الأجيال وحسب العمر وحسب الجنس كذلك.

السيد الرئيس،

والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، لكننا بالمقابل نجد أسفنا لعدم تجاوب قطاعات حكومية أخرى مع مراسلات ومطالب اللجنة، وهو ما يؤكد أن بعض أطراف الحكومة مازالت تتعامل بنوع من التعالي مع المؤسسة البرلمانية، وأنها لا تقدر وظيفة التقييم المنوطة بها، ولا يبرر ذلك أدنى شك في أنها تستخف بالمؤسسة التشريعية.

السيد الرئيس،

مما لا شك فيه أن قضية التشغيل تبقى الهاجس الأكبر اليوم لكل الأسر، في وقت تظل معضلات من قبيل البطالة وعدم الاستقرار المهني أحد المشكلات العمومية المتجددة، التي تسائل السلطات العمومية، وتدعو إلى الضرورة الملحة لإيجاد الحلول الفعلية لمجابهة البطالة وتوفير فرص الشغل. أما الأرقام الحكومية بشأن معدلات التشغيل، فهي أرقام تنطوي على قدر كبير من المباطنة والمناورة، أرقام يتم التضييق عليها من خلال السياسة الحكومية بخواتمها وأجرافها، فالوعد والالتزامات التي تم الإعلان عنها في الحملات الانتخابية وفي البرنامج الحكومي وفي برنامج الأحزاب الممثلة في الحكومة شأن معدلات النمو والتشغيل، وتلاشت كلها كل هذه الوعود، وبات في وسعي التأكد على فشل السياسة الحكومية في مجال التشغيل.

وانكم في سبيل الالتفاف على هذه الحقيقة، عمدتم إلى عدم الإفصاح عن العدد الحقيقي للمغادرين في إطار التقاعد، لتمكيننا من تقييم مدى ملائمة عدد المناصب المحدثه مع الخصائص على مستوى كل قطاع، وخاصة القطاعات ذات الأولوية.

فباستحضار عدد المحالين على التقاعد وعدد الموظفين الجدد منذ نهاية 2010، يتضح أنه وخلال 10 سنوات لم يتجاوز العدد بالكاد 8000 منصب شغل.

دعني وما تصرح به الحكومة بأنها وظفت أو أجمت أكثر من 100.000 في القطاعات، وهي تخفي علينا حقيقة كم من متقاعدین خرجوا من أسلاك الوظيفة العمومية وكم من مؤسسات إنتاجية تم إغلاقها لأسباب تعود إلى التدبير الحكومي وعدم المساهمة في دعم المقاولات كما كانت وعود كبيرة في البرنامج الحكومي.

لا داعي لهذه الحكومة أن تستمر في تعليق فشلها على السياق أو على شاعة الحكومات السابقة أو ابتداء حجج ومبررات لا أساس لها من الصحة، لتتنصل من المسؤولية، كما هو الحال أعجوبة هذه الحكومة، على حد قول السيد رئيس الحكومة، الذي خرج علينا بكلام نأسى ونأسف عليه، فيه الكثير من تزييف الحقائق والتجني والتحاميل على العمل الجبار الذي يضطلع به رئيس لجنة المالية بمجلس المستشارين.

بالله عليكم، هل من الممكن أن تقبل النصيحة أو تقبل بدروس ممن لا يبادر في تسجيل مستخدميه في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - وبدا براسك بعدا - إلا بعد مرور سنوات من اشتغالهم، هذا ضرب قاتل

وقد أظهرت جائحة كوفيد-19 الآثار السلبية لذلك؛
- كذلك، عدم الارتباط بين نظام التربية والتكوين وسوق الشغل، وهو ما يظهر الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في النظام التعليمي الوطني؛
- ضعف التأطير الوظيفي على مستوى الجهات والتباين بينها في مستويات التشغيل ..
شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

انا متأسف.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشرف في فريق العدالة والتنمية، وضمنه مستشارو نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن ندخل في مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية، التي شكلها المجلس بمشاركة فريقنا شهر فبراير 2021، تفعيلا للمقتضيات الدستورية ومواد النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

وهي مناسبة لتثمين هذا هذه المبادرة، مؤكداً على أهمية ممارسة البرلمان للسلطة الرقابية على السياسات العمومية وتقييم أداء مختلف الفاعلين فيه وتفعيل الأدوار المخولة له دستورياً.

وإننا لننوه أيضاً بحسن اختيار الموضوع لأهميته وراهنيته، على اعتبار أن الشغل والتشغيل وخلق فرص ومناصب الشغل أصبح هاجس كل الدول والشعوب، وأصبحت بطاقة الفئات النشيطة مشكلاً مؤرقاً للجميع، لاسيما بعد أزمة "كوفيد-19" المتواصلة وما تسببت فيه من تباطؤ النشاط الاقتصادي وفقدان عدد من مناصب الشغل.

كما نشيد بالمجهودات التي بذلتها اللجنة وأعضاؤها، وانفتاحها وحوارها مع جل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية والفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، رغم التحفظ الذي نسجله بخصوص بعض الإحصائيات والأرقام الواردة في التقرير، والتي تحتاج إلى تدقيق وتمحيص.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إذ نسجل بإيجابية استمرار هاجس التشغيل وخلق فرص الشغل معطى ثابتاً في البرامج الحكومية للحكومتين الأخيرتين، عبر وضع استراتيجية وطنية للتشغيل 2015-2025، ثم وضع مخطط وطني للنهوض بالشغل

لئن كانت سياسة التشغيل تظهر في الخطاب المعلن أولوية لدى الحكومة، لكن، للأسف، ما قدم من برامج ومن إجراءات تظل قصيرة عن تحقيق المبتغى، فعلى امتداد ما يقارب 10 سنوات نسجل تعثراً بينا للحكومة في تنفيذ ما التزمت به وفجوة أخذة في الانساع ما بين ما ينتج على مستوى الخطاب الحكومي والواقع المعيش.

السيد الرئيس،

هل يعقل في بلدنا هذا نجد الحد الأدنى للأجور (SMAG¹) و(SMIG²)، (SMIG) في القطاع الصناعي، و(SMAG) في القطاع الفلاحي اللي ما كيتجاوزشي 60 درهم؟ واش كين شي مواطن مغربي اليوم مع غلاء المعيشة يعيش بـ 60 درهم؟ أنا ماشي كندير هنا الدعاية بقدر ما هو واقع، والسيد وزير التشغيل الحاضر معنا اليوم، راه يؤكد لنا أن الحكومة عجزت في إزالة هذا (SMAG): الحد الأدنى للأجور في المجال الفلاحي.

فقد سبق لهذه الحكومة كما سابقاتها منذ 2012 أن قدمت التزامات كثيرة، منها أنها ستتنوع آليات التشغيل وستفعل ما يمكن فعله وما لا يمكن فعله، لكن ما نسجله وما سنجله التقرير الموضوعاتي أن تطور معدل التشغيل اتجه نحو الانخفاض خلال فترة التقييم، وأن هناك تراجعاً خطيراً في معدل النمو وضعفاً ملموساً في الإنجاز المالي والاقتصادي لهذه الحكومة وأن أداءها على هذا المستوى لن يمكن تحقيق معه الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي مع كامل الأسف.

إن الفشل الحكومي في سياسة التشغيل لا يمكن فصله عن فشل سياستها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتدبيرية، ولعل عبارة قوية وردت في التقرير تلخص عجز الحكومة في المجال، والتي تبرز أن الاقتصاد الوطني مازال يعاني ولم يتعاف بعد من مخلفات السوق الإقليمية المضطربة.

السيد الرئيس،

إضافة إلى ما سبق ذكره، نسجل في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وجود إكراهات عدة تجابه سياسة التشغيل، لم تتمكن الحكومة من إيجاد البدائل الضرورية للتصدي لها، وما يمكن ذكره في هذا المجال:

- ضعف القطاع الخاص وعدم توفره على القدرة الكافية لأن يستوعب خريجي الجامعات وخريجي معاهد التكوين، فبالرغم من مناصب الشغل التي يوفرها هذا القطاع أكبر من 80%، فإنها تظل أقل من الإمكانيات التي يجب أن يقوم بها؛

- هناك كذلك هيمنة الاقتصاد غير المهيكل، والتي تظهر أنها أحد المعدلات الأساسية للتنمية في بلادنا، فهذا القطاع يمثل 20% من الناتج الداخلي الخام، بما يعني ذلك من غياب مناصب الشغل القارة،

¹ Salaire Minimum Agricole Garanti

² Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

والصناعات التحويلية والنسيج.

ولا بد أيضا من تقوية برامج "إدماج" و"تحفيز" و"تأهيل"، مع توسيعها لتشمل عموم التراب الوطني والاهتمام أكثر بالتكوين الدامج في عالم الشغل والمهن الحديثة، دون تجاهل التعاون والتبادل الدولي في مجال الشغل وإيلاء عناية أكبر بالعالم القروي لينال حظه من كل البرامج والمخططات، حتى لا يبقى مجالاً للهشاشة والشغل الناقص والموسمي وغير المأجور، وهو ما يمكن أن يساهم فيه القطاع الفلاحي، عبر تطويره وتحديثه وعصرنته، باستغلال أفضل للبرامج والمخططات القطاعية والإمكانات التي رصدت لها، كما لا بد من الانكباب على معالجة إشكالية القطاع غير المهيكل بتقليص نسبته، وهو ما يمكن أن تلعب فيه القوانين الجديدة لتعميم الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن من أهم التحديات القائمة والتي ستستمر في عالم يتطور بسرعة، حيث تنقرض فيه مهن وتُخلق أخرى، هو تحدي توفير فرص الشغل، الذي يجب أن نربحه عبر استغلال كل الفرص المتاحة ونهج مقاربة استباقية في توقع التكوينات الدامجة وتطوير الإمكانيات الحالية، وبالتالي سيستمر الرهان على القطاع الفلاحي والصناعة التقليدية والخدمات مع الحاجة للعصرنة وتطوير مهارات وخبرة الفاعلين فيها، وبالتالي التكوين ثم التكوين، والمبادرة ثم المبادرة، لأن أفضل رأسمال لوطننا هو الرأسمال البشري، الذي ما زالت قاعدته شابة، والإنسان هو منطلق وهدف كل تنمية، مع استمرار التوظيف العمومي وطمأننة المغاربة على ذلك والتصدي لكل مظاهر الهشاشة في التشغيل، سواء في القطاعين العام أو الخاص.

وكلنا أمل في فريق العدالة والتنمية أن بلدنا سيربح هذا التحدي وهذا الرهان، رغم كل الصعوبات والعوائق، وذلك بتعاون وتضافر جهود كل المؤسسات والفاعلين والمواطنين، وتوطيد الثقة بين المواطن والدولة.

والله نسأل أن يوفقنا لما فيه الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد يحفظه بمبارك:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس المحترم،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر للمساهمة في

2017-2021، وهو ما ساهم في تقليل الآثار الوخيمة لجائحة كورونا غير المسبوقة صحياً واقتصادياً واجتماعياً، وقد جعلت الحكومة من أولوياتها تخفيض معدل البطالة لـ 8%، وهو ما كان المؤشر يسير نحوه، إذ انخفضت نسبة البطالة إلى أقل من 10% لأول مرة نهاية سنة 2018، قبل أن تعود هذه النسبة للارتفاع بسبب القوة القاهرة للوباء، وذلك بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، التي أطلقت وطورت برامج التشغيل الذاتي وتدعيم القدرات وإطلاق برامج "مبادرة" و"تأطير" و"استيعاب".

ولضمان حكامه برامج التشغيل، تم تشكيل لجنة وزارية يترأسها رئيس الحكومة وتضم 16 قطاعاً وزارياً، مع لجنة تقنية للتتبع، يرأسها وزير الشغل والإدماج المهني ومجموعات العمل الموضوعاتية، برئاسة القطاعات الحكومية المعنية، وكل ذلك تم بالموازاة مع مواصلة تطوير وملاءمة تشريعات الشغل والنهوض بالعمل اللائق وإرساء علاقات محنية مستقرة، عبر مراجعة مدونة الشغل، وتقوية جهاز مفتشية الشغل وغيرها من الإجراءات المتخذة في هذا الجانب.

ويبقى الاستحقاق الكبير الذي واجهه الوطن والحكومة في جانب الشغل والتشغيل هو التقليل من آثار أزمة كوفيد، وفي هذا الصدد نتمنى المجهود المقدر، الذي قامت به الحكومة، كتخصيص تعويض شهري للعاملين بالمقاولات في وضعية صعبة وتحمل الأعباء الاجتماعية عن المشغلين والإعفاء من تلك التكاليف وتأجيل سداد القروض البنكية وتسريع وتيرة أداء المستحقات لفائدة المقاولات وإحداث آليات جديدة للضمان: كضمان أوكسجين وضمان المقاول الذاتي وإقلاع المقاولات الصغيرة جداً وضمان إقلاع وتخفيض سعر الفائدة وإلغاء غرامات التأخير في الإنجاز.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

رغم كل الإكراهات التي ذكرناها سالفاً، فإننا نسجل بارتياح تحسن مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، دون أن نزعم رضانا الكامل عن ما تم تحقيقه، لا نزعم الرضا ولا نبخس الحكومة المجهودات التي تدارت، وربما من يريد أن يقارن بين حكومة السي عبد الإله ابن كيران وحكومة الدكتور سعد الدين العثماني والحكومات السابقة، لغة الأرقام لا تكذب، عدد المناصب المنجزة واضحة بلغة الأرقام، ولا يمكن أن نغالط الشعب المغربي بجمل شفهيّة يمكن أن تقال هنا وهناك، مؤكداً تطلّعنا مع كل فئات الشعب المغربي لبذل مزيد من المجهودات للرفع من نسبة النمو السنوي للنتائج الداخلي الخام وضمان انعكاس تلك النسب بوضوح على خلق المقاولات وفرص ومناصب الشغل، تحقيقاً لهدف التقليل من نسبة البطالة، بما لها من آثار سلبية على حياة الأفراد والأسر والمجتمع، وهو ما يمر حتماً عبر دعم ومواكبة أكبر للقطاعات الحيوية والواعدة، من قبيل صناعة السيارات والطائرات والبناء والأفشورينغ والمبادرات الذاتية للتشغيل

- برنامج "استيعاب" كنظام انتقالي تحفيزي لإدماج الاقتصاد غير المهيكل؛
- برنامج "تأهيل" الذي يهدف إلى ملاءمة كفاءات الشباب الباحثين عن الشغل مع الحاجيات المعبر عنها من طرف المقاولات؛
- وغيرها من البرامج والمشاريع الأخرى التي تستهدف إنعاش التشغيل والتي لا يسع الوقت لذكرها كلها.
- إلا أنه بالرغم من كل ذلك، فإن التقرير الذي بين أيدينا قدم تشخيصا حقيقيا للواقع الذي يعيشه قطاع التشغيل ببلادنا، من خلال إبراز دقيق للاختلالات التي يعانها والتحديات المرفوعة أمامه ورهاناته المستقبلية، هذه الاختلالات التي لخصها التقرير في:
- ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الشباب الحاصل على الشواهد بمختلف المستويات والتخصصات، بما يبرز عمق الخلل الحاصل في مجال تكييف التكوين مع طبيعة النمو الاقتصادي، الذي ظل عاجزا عن استيعاب هؤلاء الخريجين؛
- اتساع دائرة الشغل غير المؤدى عنه وغير المستقر، والذي أندر بوجود أزمة اجتماعية، بسبب الآثار التي خلفها من تهميش وإقصاء وتوسيع للفوارق؛
- عدم تغطية هيئات التكوين المرجعية لكافة التراب الوطني؛
- الصعوبات المرتبطة بحركة الباحثين عن الشغل؛
- قلة الفاعلين في مجالات التكوينات التي تتطلبها القطاعات الواعدة؛
- صعوبة الحصول على التمويل البنكي وضعف الفكر المقاولاتي لدى حاملي المشاريع؛
- وغياب الدعم والتتبع البعدي لإنشاء المقاولة وتأثير القطاع غير المهيكل على بنية الاقتصاد الوطني؛
- ارتفاع معدلات البطالة بين النساء مقارنة مع الرجال؛
- ارتفاع نسبة الشغل غير المؤدى عنه لدى النساء، خاصة بالعالم القروي؛
- وغيرها من الاختلالات التي وردت بالتقرير.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

انسجاما مع مرجعيتنا في الحركة الشعبية، التي تجعل دائما من إنعاش التشغيل وتنمية العالم القروي والمناطق النائية والجبلية، ومساهمة من فريقنا في مناقشة هذا الموضوع الهام، فإننا نقترح ما يلي:

- 1- وضع المواطن في صلب العملية التنموية، من خلال مراجعة متعددة الأوجه للسياسات العمومية وسن تدابير محددة لتشجيع الفاعلين

مناقشة مضامين تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول موضوع "التشغيل 2012-2021"، وذلك طبقا للفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور والنظام الداخلي لمجلسنا، خاصة المواد من 308 إلى 316 منه، وهي محطة دستورية سنوية، تمكن البرلمان من ممارسة إحدى أهم وظائفه كتنجربة ديمقراطية رائدة وفتية.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية، لا يسعنا إلا أن ننهي مجلسنا الموقر على حسن اختياره للمواضيع والقضايا المجتمعية والاستراتيجية، التي ناقشناها في هذه الجلسة السنوية، ويعتبر موضوع التشغيل من بين المواضيع الشائكة التي تستأثر باهتمام الجميع، برلمانا وحكومة ورأي عام وطني وكل الفاعلين في الميدان. وهذه المناسبة، نسجل في الفريق الحركي بإيجاب الجهود التي بذلتها المجموعة الموضوعاتية لإعداد هذا التقرير الهام، الذي نحن بصدد مناقشته اليوم، رغم الصعوبات التي اعترضتها من أجل تحري الدقة في المعلومات، الشيء الذي يجعل منه أرضية خصبة ومرجعا أساسيا للسادة البرلمانيين وكل المهنيين والباحثين في هذا المجال.

وهي مناسبة أيضا لتقديم الشكر الجزيل والامتنان للسادة وزير التربية الوطنية والتكوين المهني ووزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي على حضورهم أشغال المجموعة وتفاعلهم الإيجابي مع كافة استفسارات وتساؤلات السادة أعضاء المجموعة الموضوعاتية المؤقتة، والشكر موصول أيضا للمركزيات النقابية التي استجابت وتفاعلت مع المجموعة الموضوعاتية في أداء مهمتها التحضيرية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

وقبل الشروع في مناقشة مضامين هذا التقرير، نود التنويه بكافة الجهود التي تبذلها بلادنا في مجال التشغيل، حيث شكل هذا الموضوع على الدوام مصدر عناية خاصة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، منذ اعتلائه عرش أسلافه المنعمين، والذي حث في العديد من خطبه على ضرورة وضع رهان التشغيل بشكل عام وتشغيل الشباب في صلب التوجهات الكبرى والسياسات العمومية ببلادنا، علاوة على برامج الحكومات التي تعاقبت ما بين 2012 و2021، والتي تضمنت إجراءات ومبادرات عديدة لمعالجة إشكالية التشغيل، وذلك مثل:

- برنامج "مبادرة" الذي يهم تشجيع التشغيل في الجمعيات العاملة في مختلف مجالات القرب والخدمات الاجتماعية والتربوية؛
- برنامج "تأطير" الذي يخص فئة حاملي الشواهد المعنيين بالبطالة الطويلة الأمد؛

وهو القطاع الذي يلتقي بعدة قطاعات أخرى، كما يعتبر الشغل هو الحافظ على كرامة الإنسان والدافع الأكبر للاستقرار والحمور الحقيقي للمساهمة في دوران عجلة الاقتصاد، شاكرًا السيدة رئيسة المجموعة ومقررها وكافة أعضائها على جدتهم في الاشتغال.

إن موضوع التشغيل يعتبر الأكثر حساسية بالنسبة لكل فئات الشعب المغربي، ولاسيما فئة الشباب المتضررين من البطالة، التي تفتت بشكل كبير في المجتمع، وما يترتب عنها من مخلفات خطيرة، خاصة أن هذا التقرير جاء في سياق هام، يتسم بالتسارع والمشاورات نحو البدء في تنزيل النموذج التنموي الجديد، وحيث إن القيمة المضافة لهذا النموذج تتمثل في فتح واستمرار ورش التنمية المستدامة، الذي انطلق منذ عقود وتكرس مع اعتلاء جلالة الملك عرش أسلافه المنعمين مع مطلع الألفية الثالثة.

وفي سياق الأزمة الصحية التي يعيشها العالم منذ ظهور جائحة كورونا "كوفيد-19" في الصين وانتشارها السريع في جميع مناطق العالم، وهي أزمة غير مسبوقة ومتعددة الأبعاد، وكانت لها انعكاسات بالغة على صحة المواطنين وجودة حياتهم، وكذا على نشاط النسيج الإنتاجي ودخل الأسر وميزانيات الدول، وكذلك مخلفات جائحة كورونا والآثار الكبيرة على الاقتصاد الوطني وتأثر سوق الشغل خصوصا بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع غير المهيكل، مما طرح عدة تحديات اجتماعية بالأساس، ونتيجة للعواقب الوخيمة الناجمة عن التوقف الكلي أو الجزئي للأنشطة الاقتصادية الوطنية، خاصة الاختلالات في سلاسل الإنتاج والقيود على حركة اليد العاملة وعلى السفر وإغلاق الحدود، عرف الاقتصاد الوطني صدمة شديدة وغير مسبوقة خلال سنة 2020 وركودا هو الأول من نوعه منذ أكثر من 20 سنة؛ كما عرفت سنة 2020 فقدان حوالي 432.000 فرصة عمل.

السيد الرئيس،

إن مناقشة هذا التقرير نعتبرها مناسبة لا بد أن نستحضر فيها التدابير الواردة في البرنامج الحكومي المرتبطة بمحور التشغيل، والمتمثلة في دعم خلق مناصب الشغل والعمل على ملاءمة الكفاءات مع فرص الإدماج المهني وتكليف برامج تحسين قابلية التشغيل ودعم التشغيل المأجور ودعم التشغيل الذاتي ودعم أنشطة الوساطة في سوق الشغل وتقريب خدماتها من المواطنين ووضع برامج جهوية لإنعاش التشغيل وكذا تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل.

وهي التدابير التي تسائلنا عن مستوى تقييم الحكومة للسياسة الاجتماعية، خاصة في مجال التشغيل والحد من البطالة، لسائل أنفسنا جميعا: أين نحن من هذه التدابير؟

إن التشغيل من بين القطاعات التي تأثرت بالظروف الاستثنائية القاسية، التي فرضتها الجائحة نتيجة التدابير الاحترازية والإجراءات الوقائية،

الاقتصاديين والاجتماعيين؛

- 2- إصلاح المنظومة التعليمية لتقوية الحس النقدي وروح المبادرة وتنمية المهارات القيادية والقدرة على تدبير المشاريع وترسيخ ثقافة وقيم روح الانتماء والتشجيع على المواطنة؛
- 3- إحداث نظام خاص للمقاولات الشابة يتمتع بمرونة كافية على مستوى التشغيل، ويخول لها الحصول على قروض بشروط تفضيلية والولوج لصناديق الاستثمار والاستفادة من التخفيضات والإعفاءات الضريبية لتحفيزها على تطوير وإحداث المقاولات؛
- 4- تشجيع المقاولات الاجتماعية، خاصة في المجال الفلاحي والصناعة التقليدية، والذي يساهم بقوة في خلق فرص الشغل؛
- 5- تطوير الذكاءات المتعددة وبناء الشخصية وتنمية ثقافة الابتكار؛
- 6- توفير وتطوير فرص العمل بظروف أفضل بالعالم القروي بأجور مناسبة وتطوير الصناعة الغذائية المحلية التي لا توجه للتصدير؛
- 7- تطوير التشريعات المتعلقة بقانون الشغل، لتواكب التطورات والرهانات التي يفرضها عالم الشغل؛
- 8- تبني استراتيجية للفعل النقابي تراعي مصالح الإجراء والمقاولين؛
- 9- تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة وتمكين الجهات والجماعات الترابية من الموارد البشرية والمالية المناسبة والكفأة لتمكينها من تخطيط أفضل؛
- 10- اعتماد نظام قانوني وتنظيمي يأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع، ويهدف إلى الدفع بالاستقلالية الاقتصادية للنساء المقاولات.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

تلكم بعض ملاحظاتنا واقتراحاتنا في الفريق الحركي بخصوص مضامين هذا التقرير السنوي الهام.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير الصالح العام، وطننا العزيز، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا سي يحفظه على احترام الوقت.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

سعيد بالتدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار في هذه الجلسة السنوية المخصصة لتقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل.

لامتصاص نسب البطالة، التي اتخذت منحى تصاعديا، خدمة لهذا الوطن وشبابه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا كذلك على احترام الوقت.

أعطي الكلمة الآن للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد السلام حيون:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنه ليشرفني أن أمتثل أمامكم اليوم لأتلو عليكم تدخل الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشته تقرير اللجنة الموضوعاتية حول تقييم السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا وباسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، كنا دائما نؤكد أن السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، موضوع التقييم اليوم، تعتبر إحدى الانشغالات المركزية لحزبنا بحكم توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية، وباعتبارها محركا أساسيا لتأهيل الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي، ولأهمية هذا الموضوع انخرط الفريق الاشتراكي في أشغال هذه اللجنة الموضوعاتية، وذلك لإيمانه القوي بأن التشغيل يمثل إحدى المجالات الأساسية للفعل العمومي، الذي تتم من خلاله مقارنة نجاح أو فشل أي تدبير أو برنامج حكومي، لذا ندرك كقريب أهمية وارتباط قطاع التشغيل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وندرك مجهودات الحكومة في هذا الإطار، غير أنها لم تستطع مواجهة الإكراهات القاسية والاختلالات الجوهرية، التي تعرقل النمو الاقتصادي ببلادنا، زد على هذا غياب تام لأية إجراءات مؤثرة، من شأنها أن تسعف سياسة التشغيل وتضمن جودة فاعليتها.

ويمكن القول بأن السياسات العمومية المتبعة اليوم في مجال التشغيل تفتقد للبعد الإستراتيجي، الذي يربط معالجة قضايا التشغيل بالمنظومة المجتمعية بأكملها، سواء على مستوى التنمية الاقتصادية أو السياسات السكانية أو تطوير منظومة التربية والتكوين.

ومع تداعيات جائحة "كوفيد-19"، أصبح الوضع يتطلب مضاعفة الجهود للتغلب على هذه الأزمة، نحو سن سياسات واستراتيجية تعتمد بالأساس مكافحة معضلة البطالة على اختلاف أوجهها، من خلال الارتباط في دينامية إصلاحات ماكرو اقتصادية وقطاعية وهيكلية وقانونية، بواكها مجهود مالي كبير على مستوى الاستثمار العمومي، لتنفيذ الإستراتيجيات القطاعية الرامية إلى تعزيز البنيات التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي والحد

والتي أثرت بشكل كبير على النشاط الاقتصادي الوطني وعلى الطبقة العاملة، التي تضررت بشكل بالغ جراء فقدان مئات العاملات والعمال لمناصب شغلهم ومصدر رزقهم.

السيد الرئيس،

إن نجاح الاستراتيجيات الوطنية لتهيئة فرص الشغل رهين بتهيئة داعمة لاستقرار اقتصادي كلي وسهولة ممارسة الأعمال وممارسة وتبسيط المساطر الإدارية وتطبيق القانون، بالإضافة إلى الاستقرار في الاستثمار وتحسين البنية التحتية وكذا الاستثمار في تأهيل الرأسمال البشري.

إن محاولة رصد المعطيات والتحديات الكبرى التي أطرت وضع السياسات العمومية في مجال التشغيل ما بين 2012 و2021، تجعلنا نقف أمام مجموعة من السمات ميزت الظرفية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أبرزها تبعات وآثار الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفها العالم سنة 2008 والحراك الاجتماعي والسياسي الذي عرفته بلادنا في أعقاب ما اصطاح عليه بالربيع العربي، والذي زعزع أركان أنظمة سياسية بدول الجوار الإقليمي، وما رافقه من موجة الاحتجاجات في ربوع المغرب، تطالب بإصلاحات سياسية وبعادلة اجتماعية.

غير أن البيانات التي تم رصدها بشأن سوق الشغل والبطالة، وخاصة في صفوف حاملي الشواهد من مختلف التخصصات والمستويات، تشهد على واقع مقلع بالعديد من العواقب على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، لعل أهمها: ارتفاع البطالة في صفوف الشباب الحاصل على الشواهد بمختلف التخصصات والمستويات، رغم أن المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل الذي أعدته الحكومة في 2017-2021، والذي حققت فيه في الحقيقة تحسنا في النتائج، البرامج الثلاثة: "إدماج"، "تأهيل" و"تحفيز"، الموجهة لتعزيز التشغيل لفائدة الشباب وحاملي الشهادات وساهت كذلك مختلف البرامج والاستراتيجيات القطاعية في إحداث أكثر من 121.000 منصب شغل صافي سنوي في المتوسط ما بين فقط 2017 و2019، وهو تقدم ملحوظ.

لعل أهمها ارتفاع البطالة في صفوف الشباب الحاصلين - قلنا - على الشواهد في مختلف التخصصات والمستويات، بل ترتفع بارتفاع مستوى التكوين، مما يبرز عمق الخلل الحاصل في مجال تكييف التكوين مع طبيعة النمو الاقتصادي الذي ظل عاجزا عن استيعاب هؤلاء الخريجين واتساع رقعة دائرة الشغل غير المؤدى عنه وغير المستقر، والذي أندر بوجود أزمة اجتماعية بسبب الآثار التي خلفها من تهديم وتوسيع للفوارق.

الأمر إذن يقتضي تقريبا واضحا وشاملا لمحاولة رصد مكامن القوة والضعف في تنزيل هذه السياسات من جهة، ثم رصد الفرص المتاحة للتخفيف من حدة ظاهرة البطالة، انطلاقا من الآثار السوسيو-اقتصادية والاجتماعية المرتبطة بقضايا التشغيل، وهو ما نأمل أن ننجح فيه

المستشار السيد يوسف محي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة السياسات العمومية المتعلقة بالتشغيل، وأود في البداية أن أشكر السيدة رئيسة المجموعة الموضوعاتية وباقي أعضائها والطاقم الإداري المصاحب لأشغالها، على التقرير القيم الذي بين أيدينا.

السيد الرئيس،

إن مقارنة واقع سياسات التشغيل ببلادنا لا تستقيم ولا يمكن أن تتم بمعزل عن واقع منظومة التكوين والتعليم، فالمقولة باعتبارها المصدر الرئيسي لخلق الثروات ومناصب الشغل، تبقى دائما في أمس الحاجة لموارد بشرية ذات كفاءة عالية وتكوين جيد.

ولا يختلف اثنان أن واقع التشغيل في المغرب يعاني من نسبة نشاط متدنية، جعلت نسبة البطالة تناهز 10% سني 2015 و2016، مع نسبة مقلقة في أوساط الشباب في سن 15 و24 سنة، حيث بلغت 25% على الصعيد الوطني، بينما وصلت لدى حملة الشواهد إلى 16.9%، لتصل في مجموعها 52% في صفوف المتراوحة أعمارهم بين 15 و34 سنة.

ونظرا لتداعيات جائحة كورونا وآثارها السلبية على الوضع الاقتصادي للبلاد، ارتفعت نسبة البطالة سنة 2020 إلى 11.9%، وحسب توقعات المندوبية السامية للتخطيط، سوف يستمر ارتفاع معدل البطالة خلال سنة 2021 ليصل إلى 12.5%، وهي أرقام مثيرة للقلق فعلا، خاصة إذا ما أضيفت إليها أعداد البطالة المقنعة من العاملين بعقود محدودة المدة والمشغلين موسميا أو جزئيا، دون إغفال التفاوت في حدة هذه النسب تبعا للتفاوت بين الجهات وبين العالمين القروي والحضري، وتبعا للفوارق الاجتماعية واللامساواة، حيث تزداد تفشيا في أوساط النساء وذوي الاحتياجات الخاصة.

زد على ذلك أفواج الوافدين على سوق الشغل سنويا من مؤسسات التكوين المهني بالقطاع العام والقطاع الخاص بحوالي 220.000 خريج سنويا، وخريجي مؤسسات التعليم العالي بحوالي 200.000 خريج سنويا، ليكون المجموع 470.000 خريج سنويا تبحث عن مكانها في سوق الشغل.

السيد الرئيس،

إن ضعف خلق فرص الشغل بالمغرب يكتسي طابعا بنويا يتفاقم مع توالي السنوات، فخلال فترة 2003-2006، كانت كل نقطة إضافية من نسبة النمو تمكن من خلق 38.000 منصب شغل سنويا في المعدل،

من الفوارق الطبقية والمحالية، بحيث أن جل هذه المخططات لم ترق إلى طموح وانتظارات المواطن المغربي، كمية كانت أو نوعية.

إننا في الفريق الاشتراكي لن ندخل في سجال حول بعض الأرقام الخاصة بالنمو مثلا، أو نسب البطالة وغيرها، لكن لا بأس أن نثير الانتباه إلى أننا كنا نتمنى أن تجتهد الحكومة في محاربة البطالة وإنعاش التشغيل وتوفير الحماية الاجتماعية وفي إحداث مرصد وطني للتشغيل وإنشاء منظومة معلوماتية وطنية وتطوير نظام فعال ودقيق لدراسة سوق الشغل وتقوية قدرات نظام الوساطة.

كنا نتمنى أن تجتهد الحكومة في خلق صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين، وفي الأجرأة الفعلية لمقتضيات الدستور المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي إحداث الصندوق الخاص لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حقهم في التعليم والشغل والصحة، وفي العمل على إخراج القانون التنظيمي لحق الإضراب والقانون المتعلق بالقطاعات والقانون المتعلق بالصحة والسلامة المهنية، وفي تبني مخططات إستراتيجية واضحة للتشغيل، بدل هيمنة سياسة ارتجالية، تقتصر على معالجة القضايا الآنية، دون اتخاذ أية تدابير تكون بعيدة المدى لإنعاش سوق الشغل.

لكن، مع الأسف، شهدنا في المقابل:

- ضعف التحكم في المؤشرات الاقتصادية واختلال التوازنات الماكرو اقتصادية الممتثلة في ضعف معدل النمو وعجز الميزانية وضعف القدر التنافسية والإنتاجية والتمويل، مما ينج عنه عجز في توفير مناصب الشغل؛
- اضطراب الرؤية الحكومية المتعلقة بإشكالية التشغيل، باعتماد تصور ملتبس، يهدف إلى الحد من التوظيف في القطاع العام، على الرغم من عدم قدرة القطاع الخاص على امتصاص البطالة ودعم سوق الشغل؛

- عدم القدرة على بلوغ الأهداف المسطرة في البرنامج العملي الحكومي المتمثل في الإستراتيجية الوطنية للتشغيل، نظرا لعدم نجاعة السياسة المقترحة وغياب المقاربة الشمولية المندمجة وانعدام الآليات المواكبة للملائمة؛
- انعدام مؤسسات مكلفة بالتشغيل في العالم القروي، أي أن أغلبها متركز بالمناطق الاقتصادية الكبرى والمتوسطة، الأمر الذي يعرقل إنعاش الشغل بالأوساط القروية، ويجول دون تحقيق العدالة الاجتماعية؛

غياب المساواة وتكافؤ الفرص في التشغيل، بفعل هيمنة منطق المحسوبية والعلاقات الزبونية وأساليب الماطلة في معالجة طلبات وملفات المترشحين من طرف المؤسسات المكلفة بالتشغيل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

الابتكار، من أجل الحفاظ على مناصب الشغل، ودون إعمال انعطاف حقيقيي للملاءمة بين الواقع والرغبة في خلق فرص شغل جديدة، وفق رؤية واضحة، تقوم على تشجيع الاستثمار في اتجاه قطاعات واعدة، ذات قيمة مضافة عالية وذات مفعول حقيقي وجعل الابتكار رافعة رئيسية لتحسين إنتاجية المقاولات وقاعدة قوية للنمو المستقبلي وملاءمة التكوين مع الشغل وإعادة النظر بنفس الإلحاح في تشجيع التكوين بالتناوب والتكوين بالترشح. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد المستشار المحترم، على المداخلة واحترام الوقت. الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

عاود ثاني للمرة الثانية، متأسف، السيدة الرئيسة، ياك ما كاين مشكل، ياك؟

شفتي، عيشة، راك أنت عزيزة عند الفريق..

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يطيب لي التدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين في مناقشة التقرير الذي أعدته لجنة تقييم السياسات العمومية في مجال التشغيل.

وبداية، أئوه بهذه المبادرة التي تميز مجلسنا الموقر، مجلس المستشارين، الذي حرص على تفعيل هذه الآلية الدستورية في مجال المراقبة التي يمارسها المجلس على الحكومة، وذلك واضح من خلال عدة تقارير التي صدرت حتى الآن عن المجلس في تقييم السياسات العمومية، بالنظر أيضا إلى تنوع السياسات العمومية التي شملتها التقارير الصادرة عن المجلس، وهو الأمر الذي يجعلنا نتفخر ونحن على مشارف نهاية هذه الولاية التشريعية بالحصيلة التشريعية لهذا المجلس، التي تترجم الحرص الشديد لكل مكوناته من رئاسة ومكتب ولجان دائمة وفرق ومجموعات ومستشارين على القيام والاضطلاع بالمهام التي حولها دستور 2011 لهذه المؤسسة، والحرص أيضا على الاضطلاع بدوره الوطني كمؤسسة دستورية في الرقابة البرلمانية.

لا يخفى على الجميع، الأهمية الاستراتيجية الحيوية لموضوع التشغيل في مستقبل الدول والمجتمعات بأنه ضامن للاستقرار الاجتماعي وعامل من عوامل خلق الثروة وتحفيز النمو وتحسين ظروف عيش الإنسان وتحقيق الكرامة لكل مواطن، ونظرا لهذه الأهمية نصت المواثيق الدولية على اعتبار حق الشغل حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وبوأنه الدستور المغربي مكنته الدستورية، حينما نص بصراحة إلى أن الشغل حق لكل مواطن

وعرف هذا المعدل تراجعا كبيرا بعد ذلك ليسجل في الفترة ما بين 2007-2011: 25.000 منصب و12.000 منصب شغل في الفترة ما بين 2012 و2015، ليتفانم الوضع حاليا إذ تسجل كل نقطة من نسب النمو ما بين 8000 و10.000 منصب شغل.

هذه الأرقام تدفعنا للتساؤل حول نجاعة وفعالية السياسات العمومية للتشغيل، وهو تساؤل فقط لرفع الحرج عن القول بأننا لا نتوفر أصلا على أية سياسة عمومية مرتبطة بالتشغيل، لذا يجب أن يدرك الجميع ويقنع بأن المقولة هي الوحيدة التي تتحقق الثروة والشغل، وهو ما يجب معه على الحكومة أن تفهم بأن أي تحفيز أو دعم تقدمه للمقولة هو تحفيز لخلق مناصب الشغل وأي عائق تواجهه المقولة يعتبر عائقا لخلق مناصب الشغل. ولاستمرار المقولة في القيام بدورها الوطني، نحتاج لمناخ أعمال ملائم يمكن من:

1- مواجهة المنافسة القوية في ظل اتفاقيات التبادل الحر التي لم يتم الإعداد لها بشكل فاضل؛

2- التخفيف من الضغط الضريبي المرتفع، والذي يتميز بمعاينة النجباء من المزمين بدل مكافأهم، في ظل هيمنة القطاع غير المهيكل، وما يخلفه من منافسة لا متكافئة ولا مشروعة؛

3- ارتفاع الكلفة الطاقية التي تمثل ما بين 20 و30% من كلفة الإنتاج؛

4- تجر العلاقة التعاقدية في مجال التشغيل، حيث أن العديد من مقتضيات مدونة الشغل أصبحت متجاوزة، وهي فرصة لنؤكد على ضرورة التنصيص على "المرونة المسؤولة" في العلاقة التعاقدية بما يضمن أمن وسلامة وجود التشغيل؛

5- صعوبة الولوج إلى التمويل وإلى الوعاء العقاري.

السيد الرئيس،

إن ضعف تكوين الرأسمال البشري وعدم ملاءمته مع احتياجات المقاولات يشكل أحد الإكراهات الرئيسة التي يتعين معالجتها لتحقيق النمو الشامل والحد من الفقر ومن الفوارق الاجتماعية، إذ لا يمكن النهوض بالتشغيل دون تطوير منظومة البحث العلمي وتشجيع الابتكار، وذلك من خلال جعل الابتكار رافعة أساسية لتحسين إنتاجية المقاولات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الابتكار العالمي يصنف المغرب في المرتبة 76 عالميا من أصل 126 دولة وفي المرتبة 111 فيما يخص ربط البحث العلمي مع الصناعة، وفي المرتبة 124 فيما يخص ربط البحث العلمي بالابتكار.

السيد الرئيس،

ختاما، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نؤكد على أن تطوير واقع التشغيل ببلادنا لا يمكن أن يتم دون تحسين مناخ الأعمال ووقف نزيف الإفلاس ودون تحفيز المقولة وتحسين تنافسيتها ومساعدتها على

وهيمنة القطاعات غير المهيكلية، حيث كان طموح الحكومة إلى انخفاض البطالة سنة 2012 إلى 8%، لكن ما حصل هو معاودتها الارتفاع إلى 10% سنة 2017 ثم إلى 9.5% سنة 2020. والمندوبية السامية للتخطيط تتوقع ارتفاعا إلى 12% هذه السنة؛

4- قطاع التشغيل أيضا حظي بمخططات كثيرة متعاقبة وبلجان وزارية، وطنية جمهورية، تضم 16 وزارة، وعلى الرغم من ذلك تراجع التشغيل من 44% سنة 2012 إلى 39.5% سنة 2020، ومازالت الاختلالات المالية بين الحواضر والقرى وحتى بين الجهات قائمة، على سبيل المثال توزيع المستفيدين من التكوين التعاقدي: الدار البيضاء 27%، بني ملال - أزبال 1%، وهذا فارق صارخ.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس:

شكرا.

نعود الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

معذرة مرة أخرى السيدة الرئيسة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أخواتي، إخواني المستشارون المحترمون.

يشرفني أن أتناول الكلمة اليوم باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021.

السيد الرئيس،

من البديهي أن محاولة إجراء تقييم لسياسة عمومية أو استراتيجية أو مخطط أو برنامج تستدعي مبدئيا الوقوف على مضامينها ومحاولة استحضار محاورها وأهدافها ومدى انعكاسات ذلك على المستفيدين منها حسب القطاعات الوزارية، وكذا على مستوى الجهات والجماعات الترابية، قصد تحسين مستوى الأداء الحكومي في السنوات القادمة، لتمكين بلادنا من تحقيق العدالة الاجتماعية والمالية، وحتى ينعم المواطنون والمواطنات بالاستقرار والرفاه.

السيد الرئيس،

لقد لوحظ خلال العقد الأخير غياب استراتيجية واضحة على أجندة السياسات العمومية والاستراتيجيات الرامية إلى إنعاش التشغيل. وقد أظهرت تجربة السنوات الأخيرة فشل إتباع منظور جزئي وأحادي الجانب للنهوض به، وأن الخطوة الأولى هي إدماج غايات التشغيل وأهدافه في

دون تمييز وبدون حيف.

ولهذه الأهمية، اعتبرنا نحن في الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي أن مهام اللجن الموضوعية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل مغامرة كبيرة، من حيث التوقيت الذي تزامن مع تحضير وتنزيل تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد، وتزامن أيضا مع ظروف عمل صعبة، بفعل الإجراءات الوقائية والصحية لمواجهة "كوفيد-19"، سواء تعلق الأمر بتأثير الأزمة وتفاعلاتها على التشغيل والنسيج الاقتصادي وحتى من حيث الظروف الخاصة لعمل اللجنة، حيث قيدها الوقت وحال دون توسيع الاستماع والاطلاع على كل التقارير والقطاعات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتشغيل.

أقول اعتبرناه مغامرة أيضا بالنظر إلى حجم البرامج الوطنية المرتبطة بالتشغيل وتنوعها وتنوع المتدخلين فيها وتداخل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى المؤسساتية المرتبطة بالتشغيل. لكن بعزيمة كل الزملاء أعضاء اللجنة، وبفضل الإمكانيات التي وفرتها رئاسة المجلس وإدارته وتجاوب بعض القطاعات الحكومية بالحضور وتوفير المعطيات والوثائق، تم إنجاز هذه المهمة بنجاح وهذا ما يجعلني أنهو بكل الذين ساهموا في إنجاز عمل اللجنة، لكن تجدر الإشارة - وكما جاء في التقرير - إلى ضرورة مراجعة مقتضيات المنظمة لعمل لجان تقييم السياسات العمومية ومنحها قوة إلزامية فيما يتعلق بحضور القطاعات والمؤسسات المعنية وتوفيرها للوثائق والمعلومات.

حضرات السيدات والسادة،

الحيز الزمني المخصص لنا في هذه المناقشة لا يسمح بتعميق النقاش في قضايا التشغيل ببلادنا، لكن لابد من الإشارة إلى الإشكاليات الكبرى التي وقفنا عليها من خلال قراءتنا للتقرير من خلال تتبعنا مختلف البرامج الحكومية في هذا المجال.

- 1- هناك تعدد كبير لبرامج ومخططات التشغيل، وتداخل وتتقاطع إلى درجة الضبابية، مع غياب الدراسات التقييمية لدى الحكومة حول هذه البرامج ومدى نجاعتها وفعاليتها وتقييم آثارها ووقوعها على البطالة ببلادنا؛
- 2- أثرت كذلك أزمة كورونا ومواجهة انعكاساتها المالية والاقتصادية بشكل سريع وعميق في سوق الشغل على المستوى الوطني، وكشفت عن مواطن ضعف كبيرة وكثيرة، حيث فقد السوق أزيد من 432.000 فرصة عمل شغل سنة 2020، كما أفرزت الأزمة، هشاشة التشغيل ببلادنا، نظرا لعدم تعميم التغطية الصحية والاجتماعية ونظام الحماية الاجتماعية، هذه هي الهشاشة التي أشارت إليها الخطابات الملكية، وسعى جلالتنا إلى استدراكها بإصدار مبادرة الحماية الاجتماعية بالمغرب؛
- 3- انضفت أزمة كورونا إلى استمرار تداعيات الأزمة المالية 2008، التي أدت إلى ارتفاع البطالة في صفوف الشباب الحاصل على الشهادات

- إشراك المجتمع المدني في تقييم السياسات العمومية وتشجيع الاقتصاد التعاوني؛

- مراجعة بعض بنود اتفاقيات التبادل الحر مع البلدان، التي أظهرت النتائج طيلة العقدين الأخيرين أنها ألحقت أضراراً بالمقاولة المغربية، نرى أنه من الضروري العمل على تطوير المقاولة المغربية لتمكين من منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة؛

- تشجيع المقاولات الاجتماعية، خاصة في المجال الفلاحي والصناعي وتمكينها من تسويق منتجاتها، سواء على الصعيد المحلي أو الخارجي وحمايتها من لوبيات المضاربين والساسة.

وفيما يتعلق بتيسير ولوج المرأة لسوق الشغل، نثمن عالياً التوصيات الصادرة عن المجموعة الموضوعاتية وعلى وجه الخصوص:

- التقييم الدوري للبرامج الإرادية للتشغيل؛
- ضرورة التوفر على نظام قانوني وتنظيمي، يأخذ بعين الاعتبار مقارنة النوع ويهدف إلى الدفع بالاستقلالية الاقتصادية للنساء المقاولات؛
- تعزيز التنسيق المشترك للتعريف بأهمية تنمية المقاولة النسائية؛
- إلزامية التوفر على تمثيلية النساء المقاولات ومشاركتهن في الحوار السياسي؛

- تطوير دور الحضنة وإضفاء الطابع المؤسسي على العطلات الأوبية؛
- تعزيز برامج جموية للدعم والتوجيه، لتمكين النساء من الانتقال من التشغيل الذاتي إلى إنشاء مقاولات مريحة ومستدامة.
وفي الأخير، أقدم باسم الفريق بالشكر لأعضاء وعضوات اللجنة والطاقم الإداري على هذا العمل الجبار.
والسلام عليكم.

السيد الرئيس:

شكراً.

الكلمة الآن لمجموعة الكونغرس الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن الكلام على السياسات العمومية في مجال التشغيل، يسجل رغم الجهود المبذولة في مجال الاستثمارات، لا الاستثمار العمومي ولا الاستثمار دبال القطاع الخاص، هاذ الجهود الاستثماري لا ينعكس على سوق الشغل، ويظل ضعيفاً، وأنا أعتقد للأسباب التالية:

السبب الأول: الأعطاب البنوية التي تعاني منها منظومتنا التربوية، حيث أن أغلب المسالك الدراسية خاصة الجامعات ذات الاستقطاب المفتوح، لا تجد لنفسها فرصاً للعمل، على العكس بعض المعاهد ذات

السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات القطاعية.

إن تناول حصيلة السياسات العمومية في ميدان التشغيل في إطار محاولة تقييم منجزاتها تقتضي الاعتماد على مضامين دستور 2011 والخطب الملكية وعلى الإحصائيات والمؤشرات والتقارير الوطنية والدولية، لكي تكون استنتاجاتنا موضوعية، لإيجاد حلول ناجعة وتجاوز الوضع الحالي.

لقد ظلت مشاريع قوانين المالية خلال السنوات الأخيرة محكومة بمقاربة البحث على تحقيق التوازنات المالية والمacro اقتصادية، على حساب التوازنات الاجتماعية والاستقرار المجتمعي، علاوة على أن الحكومة لم تستخلص الدرس من تجربة 3 سنوات من الاحتقان الاجتماعي، الذي عرفه قطاع التربية الوطنية، إثر لجوء المسؤولين لهذا الاختيار (التعاقد)، الذي أدى إلى هدر الزمن المدرسي، وزاد من تفاقم اختلالات منظومتنا التربوية والتعليمية، مع العلم أن التعليم يعتبر قاطرة أي تنمية.

ونظراً لكون مسألة التشغيل ذات طابع أفقي، تتقاطع فيها مختلف القطاعات الوزارية مع مختلف الفقاء السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين، فإنها تكتسي تعقيداً حقيقياً، تتطلب معالجتها اعتماد مقاربة شمولية وتستدعي جرأة وابتكار ومجهودات متواصلة ومواكبة دورية ومستمرة وتكثيف السياسات العمومية والاستراتيجيات والمخططات والبرامج والإجراءات المنبثقة عنها مع السياقات والحقائق الخاصة بكل مجال تراهي على حدة.

وإذ نثمن، السيد الوزير، التوصيات الصادرة عن تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021، لا بد من إبداء بعض الملاحظات، نراها في الاتحاد المغربي للشغل أساسية وضرورية للرفع من وتيرة الإنجاز الحكومي للتحقيق الفعلي والاستجابة الضرورية للتنمية المنشودة، فعلى الحكومة:

- تحمل كامل مسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بتوفير الخدمات العمومية، وتوظيف الشباب العاطل، وعلى رأسهم حاملي الشهادات، والقطع مع كل مظاهر الهشاشة الشغلية (كالتشغيل بالتعاقد)؛
- إدماج شريحة مهمة، عمال وعاملات الإنعاش الوطني، في أسلاك الوظيفة العمومية، وتمتعهم بحقوقهم الشغلية، عوض اللجوء إليهم لسد الخصاص؛

- ربط التكوين والتعليم العالي بسوق الشغل؛

- إدماج القطاع غير المهيكل في الاقتصاد الوطني وعلى قاعدة احترام حقوق العمال والعاملات؛

- زيادة الاستثمارات في القطاعات المنتجة لفرص الشغل اللائق؛

- تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة وتمكين الجهات والجماعات الترابية من الموارد البشرية والمالية المناسبة في احترام تام لمقتضيات الدستور والتشريعات الشغلية؛

وطنجة، وهذا كان متفق عليه، إلا أن الظروف كانت لا تسمح بذلك. إن العديد من الأجراء في هاته المناطق المذكورة، تشتكي من الحيف والتضييق والظلم والتعسف، حيث لا يحق للأجراء التشكي من قساوة ظروف العمل ولا من التجاوزات من طرف بعض المسؤولين، ولا يمكن للأجراء تشكيل مكاتب نقابية للدفاع عن مصالحهم، بل حتى ممثلي الأجراء في الانتخابات الأخيرة، في العديد من المقاولات يتم اختيار لأئحة بعينها وحيدة ولا يمكن للأجراء إلا المصادقة عليها.

كان لازماً على الحكومة العمل بكل الوسائل المتاحة لديها، لفرض احترام قانون الشغل وتشجيع المقاولات الوطنية التي تحترم القانون وتجرم عدم التصريح بالأجراء.

إن إصلاح عالم الشغل لا يمكن أن يكون بانحياز الحكومة للطرف القوي ضد الطرف الأضعف هم الأجراء، وتحاول تمرير قانون سميناه بقانون "تكميلي للإضراب"، الوسيلة الوحيدة اليوم، المتاحة لدى الأجراء استعمالها من طرف الأجراء للدفاع عن حقوقهم العادلة والمشروعة. يبقى الرهان على الدولة الاجتماعية لخلق فرص الشغل. شكر السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

يالاه أسيدي، يالاه شكرا.

طيب شكرا.

نعود.. ما عيش، المرة الجاية إن شاء الله.

نعود الآن لفريق الأصالة والمعاصرة..

السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

زميلاتي، زملائي المستشارون المحترمون المستشارات المحترمات،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة خلال هذه الجلسة، وذلك لمناقشة سياسة الحكومة في مجال التشغيل.

قبل الخوض في موضوع الجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، اسمحوا لي في البداية أن أذكركم بالأهمية الدستورية البالغة لهذه الآلية، إذ تشكل إحدى الصلاحيات الجديدة التي منحها الوثيقة الدستورية للبرلمان، حيث نص الفصل 70 من الدستور على: "يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية"، كذلك قفزة نوعية في مسار البناء الديمقراطي ببلادنا، لكونها تعزز من السلطة الرقابية للبرلمان على العمل الحكومي وتمكن من تقييم الأداء الحكومي والتحقق من مدى التزام الحكومة بوعودها والتزاماتها التي أعلنتها في

الإستقطاب المحدود، في بعض المعاهد ذات الإستقطاب المحدود، فسوق الشغل في حاجة إلى أكثر مما تخرجه هاته المعاهد، التشغيل إما في القطاع العام أو القطاع الخاص أو التشغيل الذاتي.

بالنسبة للقطاع العام، لابد من ملاحظة أن الوظيفة العمومية حاولت الحكومة التخلي بشكل تدريجي عن التوظيف وتفويت العديد من الخدمات العمومية للقطاع الخاص مع الإجهاز على المكتسبات المحققة في عالم الشغل. وهكذا نلاحظ أن العديد من القطاعات الحكومية فوتت بعض محامها للقطاع الخاص عن طريق التسيير المفوض، فعوض تمتيع الأجراء بالحقوق الأساسية كالحد الأدنى للأجر والتصريح بالأيام الفعلية للأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، واحترام ساعات العمل القانونية، نسجل عكس هذا، هذا يحدث أمام صمت الحكومة بل وطالبنا كجموعة، وأنا أعتقد أن كل الفرق داخل البرلمان طالبت بالنظر في وضعية عاملات وعمال الإنعاش الوطني، الذي يعتبر عنوان عريضا للظلم والحيف الذي يطال العاملين بالقطاع العام.

وبخصوص فرص الشغل التي يوفرها القطاع الخاص، الذي راهنت عليه الحكومات، ظل هذا القطاع الخاص هو أيضا يشتكي من:

أولا، هيمنة القطاع غير المهيكل والذي تنعكس سلبا على توفير شروط التنافس الشريف، وبالتالي ينعكس ذلك على فرص الشغل، وعلى نوعية وجودة الشغل.

إن إنصافنا فاللجنة الموضوعاتية للعديد من المتدخلين، خاصة الفقاء الاجتماعيين والاقتصاديين، سيجلنا على أن الحكومة قبل تنزيل للسياسات العمومية الخاصة بالتشغيل وغيرها، لا تكلف نفسها عناء الحوار والتشاور مع الفاعلين الاقتصاديين ولا الفاعلين الاجتماعيين، أغلب المتدخلين اعتبروا أن الإنفاقيات، إتفاقيات التبادل الحر هو اختيار سيادي للدولة، لكن آثاره الاقتصادية والاجتماعية كانت كبيرة، وكان الأمر سيكون أفضل إذا سبق هذا القرار حوار مع الفقاء الاقتصاديين والاجتماعيين وتنزيل تلك الإنفاقيات بشكل تدريجي مع تأهيل المقاولات الوطنية لتكون قادرة على الصمود.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نحى كل مقولة مواطنة تحافظ على فرص الشغل وتحترم قانون الشغل وتلجأ للحوار مع العمال عبر ممثلهم في كل القضايا المرتبطة بالشغل، لكن بالمقابل فلا يمكننا أن نسمح بالاستغلال المفرط للعاملات والعمال، واستغلال الهشاشة الاجتماعية للمجتمع بضعف فرص الشغل المتاحة وارتفاع تكاليف الحياة وتزايد العطالة، خاصة وسط الشباب، فلا يمكن أن نقبل ولا يمكن للحكومة أن تقبل وتغض الطرف على التجاوزات الخطيرة الموجودة اليوم في عالم الشغل.

إن الاستثمارات المهمة والامتيازات المقدمة للمستثمرين، فالهدف منها: أولا، هو توفير فرص شغل لائق يحفظ كرامة الأجير والمواطن المغربي، كان بودنا في هاته اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية، في مجال التشغيل، القيام بزيارات ميدانية لمنطقة التسريع الصناعي بالقيظرة

العمومية في مجال التشغيل، والذي تناولها خلال العشر سنوات الأخيرة من 2012 إلى 2021، والتي تعتبر الفترة التي تحمل فيها حزبكم مسؤولية قيادة الولايتين الحكوميتين، ومع كامل الأسف كشف تقرير اللجنة الموضوعاتية عن الفشل، في الواقع فشل كبير للحكومتين معا في تحقيق الأهداف التي سطرتهما، لكننا سنقتصر خلال مداخلتنا على الولاية الحكومية الحالية.

تضمن البرنامج الحكومي لسنة 2017 جملة من الالتزامات، تمثلت أهمها في التزام الحكومة بتحقيق نسبة نمو تصل إلى ما بين 4.5 و 5.5% سنة 2021، مع تخفيض نسبة البطالة إلى 8.5%. تفعيل إستراتيجية التشغيل في أفق 2025 وغيرها من الإلتزامات التي لا يتسع المجال لذكرها، لكن مع كامل الأسف بمجرد الإطلاع على مضامين التقرير، سيتضح بما لا يدع مجالا للشك أن الحكومة لم تنجح في تحقيق ما وعدت به المغاربة.

فإذا كان معدل النمو ما بين 2012 و 2020 عرف نموا مضطربا يرتفع وينخفض بمعدل 1 أو 2%، حيث سجلت سنة 2016 أقل معدل للنمو خلال هذه الفترة بنسبة 1.2% بالرغم أن السنة قبلها (2015) والسنة والمالية (2017) تميزت بارتفاع مهم وصل إلى 4.5% و 4%، فيلاحظ أنه سجل تراجعا متواصلا خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2018، 2019، 2020) مسجلة على التوالي 3.1%، 2.5%، لينخفض إلى ناقص 5.8% أو 5.6% إبان تفشي فيروس "كوفيد-19"، فيما تتوقع المندوبية السامية للتخطيط ارتفاع معدل النمو لهذه السنة (2021) بما يقدر بـ 4.4%.

وهذا ما انعكس على معدل البطالة الذي عرف هو الآخر ارتفاعا مستمرا، حيث انتقل سنة 2012 من 9% إلى 9.2% سنة 2019، ليصل إلى 12.5% سنة 2021، لكن ما يزيد الطين بلة، هو النسبة المرتفعة للبطالة في صفوف حاملي الشواهد العليا، والتي تصل إلى 18.8%، وهو ما جاء مخالفا لالتزامات الحكومة ضمن برنامجها الحكومي ويعكس كذلك ما قلت في البداية، فشل الحكومة في الوصول إلى ما سطرته إبان التنصيب.

السيد رئيس،

لن نستمر في سرد جميع الأرقام والمعطيات الواردة في تقرير اللجنة الموضوعاتية، والتي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن السياسات العمومية التي انتهجتها الحكومة في مجال التشغيل، لم تحقق النتائج والأهداف المرجوة منها، فالتقرير متوفر لدى الجميع ويمكن الرجوع إليه، وسأقتصر على التنبيه إلى بعض الملاحظات التي أعتبرها مهمة.

فرغم الجهود التي بذلت، إلا أن الآثار الإيجابية للسياسات العمومية لم تكن في المستوى المطلوب، وهذا واضح للجميع، ولن تستطيع الحكومة إنكاره مهما حاولت ذلك، وهو أيضا ما أكد عليه صاحب الجلالة نصره الله في إحدى خطبه السابقة، حيث قال "إن الواقع يؤكد أن هذه الثروة لا يستفيد منها جميع المواطنين، ذلك أنني ألاحظ، خلال جولاتي

البرنامج الحكومي الذي تقدمت به بمناسبة تنصيبها أمام البرلمان. كما أستغل هذه الفرصة لشكري أعضاء مكتب مجلس المستشارين على اختيار قطاع التشغيل ليكون موضوع الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية خاصة أنها تتزامن مع نهاية الولاية الحكومية الحالية مما يعتبر بالنسبة إلينا فرصة لتقييم الأداء الحكومي بشكل موضوعي، والتأكد من مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها وتعهداتها وكذا قياس تأثير السياسات العمومية المنتجة في قطاع التشغيل وأثرها الاجتماعي ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة دائما ما كنا نعتبر أن إقرار سياسات عمومية ناجعة يظل رهينا بتحقيق النمو الاقتصادي، دون التفريط في الأدوار الاجتماعية للدولة، ضمن مجتمع عادل ومتضامن لتحقيق التوازن الاجتماعي، من خلال التوزيع العادل للثروة وبناء النمو بالتوفيق بين النجاعة الاقتصادية والتنافسية من جهة، والعدالة الاجتماعية والمجالية من جهة أخرى، إذ دائما ما كنا ننادي بأن تتحمل الحكومة مسؤوليتها في تحقيق المطالب الاجتماعية للمواطنين وحماية حقوقهم دون تماطل أو تمص أو رمي المسؤولية على القطاع الخاص أو أي جهة أخرى، هذا في الوقت الذي كان فيه البعض يصير على تخلي الدولة عن أدوارها الاجتماعية لفاعلين آخرين، بل ويدفع بكل قوة في هذا الاتجاه، رافعا شعار "يجب على الدولة أن ترفع يدها عن القطاعات الاجتماعية".

واليوم، إذا كان من درس يمكن استشفاه من الظروف العسيرة التي مر منها المغرب والعالم إثر جائحة كورونا هو أهمية تدخل الدولة في جميع القطاعات، خاصة القطاع الاجتماعي، حيث اتضح للعالم أجمع أن تدخل الدولة في المجالات الاجتماعية هو الذي جنب بلدان العالم الوقوع في أزمت اقتصادية واجتماعية خطيرة، لدرجة بات معه مجمل المفكرين والباحثين في المجال السياسي والاقتصادي يتحدثون عن أهمية عودة الدولة التدخلية ودورها في حفظ الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا واضح جدا في التجربة المغربية، فلولا التدخل السريع لجلالة الملك وتوجيهاته السامية، التي همت مختلف المجالات، لوجدنا أنفسنا في مأزق حقيقي.

السيد الرئيس،

نأتي الآن إلى مضامين تقرير اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية المرتبطة بالتشغيل، نريد بهذه المناسبة أن نتقدم بجزيل الشكر للإخوة والأخوات أعضاء اللجنة على جهوداتهم القيمة وتهنئتهم على هذا العمل المتكامل، الذي سيشكل حتما لبنة إضافية ستعزز لا محالة هذا المسار الذي مازال في بدايته.

وبالرجوع إلى التقرير نجد خصص الفصل الثاني لخصيلة السياسات

في جميع الدول الأخرى لا في الجزائر، لا في تركيا، لا... واحد نوعية الاستثمار ديالنا ما كاينش، ثم كذلك احنا إلى ما عندناش نمو فايت 5% إلى ما كانش النمو فايت 5% سنويا لمدة تقريبا 18 ولا 15 عام، ما يمكنش نتغلبو على القضية ديال البطالة.

وبالتالي البطالة لها علاقة بالنمو، وشفنا على أن منذ 10 سنين، النمو ماشي هو هذاك المعدل ديال 1.7 في هاد الحكومة وكان 4.5 في الحكومة في 5 سنين الأولى، وبالتالي إلى ما كانتش الإمكانيات إلى ما كانش التطور، إلى ما كانش الثروة، إنتاج الثروة هاذ إنتاج الثروة كذلك لا يمكن أن نصل ونقول على أننا هدفنا التخلص أو القضاء على البطالة، البطالة عندها علاقة بالاستثمار، عندها علاقة بتكوين الثروة، عندها علاقة بالاستثمارات، لأن حتى الاستثمارات اللي تنديرو، السيد الوزير، تتعرفهم تنديرو 190 مليار في الاستثمار، ولكن في التنفيذ ما تنفذو حتى 60%، وبالتالي بحال إلى درنا 190 بحال إلى درنا 60، لأن ما تنفذوهاش.

ثم الاستثمارات ديالنا خصها تمشي في الاتجاه اللي تتعطي مناصب الشغل اللي تتعطي قيمة باش يمكن نخلو هاذ الأزمة ديال قطاع التشغيل في بلادنا وفي الواقع لأن هاذ التشغيل هاذ راه من المصائب الكبرى، لأن بلادنا فيها الثلث ديال الشباب وهاذ العدد كبير 25% ما خدام منهم، هذا يؤثر على النفسية ديال الشباب، يؤثر كذلك على الحق ديالهم، ويؤثر كذلك يمكن أن يؤثر على السلم الاجتماعي وعلى الاستقرار ديال البلاد، وبالتالي ملي تكون أولويات أي حكومة خصها يكون عندها الأولوية هو هاذ محاربة البطالة والعمل ووضع سياسات اللي هي تتعطي مناصب الشغل.

شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا.

أعطي الكلمة الآن للسيد وزير الشغل والإدماج المهني، الذي انتدبته الحكومة لتمثيلها في هذه الجلسة.

تفضل السيد الوزير.

السيد محمد أمكراز، وزير الشغل والإدماج المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية يطيب لي أن أقدم بالشكر الجزيل لمجلسكم الموقر ولأعضاء اللجنة الموضوعاتية، التي سهرت على إعداد تقرير تقييمي للسياسات العمومية في مجال التشغيل في ظرف وجيز وفي ظروف الجائحة الصعبة.

كما أشكر مجلسكم على الدعوة الكريمة لمناقشة التقرير المذكور، والذي يتناول بالدراسة والتحليل موضوعا بالغ الأهمية وذا راهنية يفرض تحديات

التفقدية بعض مظاهر الفقر والهشاشة وحدة الفوارق الاجتماعية بين المغاربة"، انتهى كلام جلالة الملك.

وأعتقد، السيد الوزير، أن الحكومة لا يمكنها أن تختبئ خلف تداعيات الجائحة وتجعل منها تلك الشناعة التي تعلق عليها كل هذا الفشل، لأن تقرير اللجنة الموضوعاتية، كما سبق وأشرت، شمل عقد 10 سنين أي العشر سنوات الأخيرة، وفي جميع تلك السنوات كان الأداء الحكومي ضعيفا، ويسجل أرقاما هزيلة، لذا فإن جائحة كورونا كشفت الحقيقة وعرت الواقع، وبينت أن السياسات التي اتبعتها الحكومة لمدة 10 سنين لم تصل إلى المتبغى، أي أن نصل إلى مستويات ونسب كبيرة جدا فيما يخص التشغيل.

فقد عرف هو الآخر تراجعا مستمرا منذ سنة 2012، حيث استمرت معدلات التشغيل في الانخفاض المتواصل، بالموازاة مع ارتفاع معدلات البطالة خلال العشر سنوات الأخيرة، من 44.1% سنة 2012 إلى 39.4% سنة 2020.

وهو ما يعني أن زيادة فرص الشغل صاحبها زيادة أكبر في عدد السكان النشيطين غير المشتغلين، وهو ما يؤكد هشاشة سوق الشغل بالمغرب، فحسب المندوبية السامية للتخطيط، يوجد بالمغرب أزيد من مليون نشيط عامل، وما يزيد عن 14 مليون نشيط خارج سوق الشغل، ليكون عدد النشيطين المشتغلين أقل من 11 مليون شخص، وضمن هؤلاء 11 مليون، كشفت المندوبية أن ما يزيد عن مليون شخص، يشتغلون شغلا ناقصا (بطالة مقنعة)، وحوالي 15% منهم يشتغلون دون أجر، وما يقارب واحدا من بين كل عشرة هم موسميون.

وإضافة إلى الإدماج الهش في سوق الشغل، سجلت المندوبية ضعف تأهيل النشيطين المشتغلين، ناهيك عن ضعف الحماية، حيث إن نصف المأجورين لا يتوفرون على عقدة عمل، وما يزيد عن 40% من المشتغلين يشتغلون لساعات مفرطة لمدة تفوق 48 ساعة أسبوعيا، وربع المغاربة النشيطين المشتغلين..

السيد الرئيس:

أختم السي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

نختم؟

سوف أختم، باش ما نطولش عليك، باقي كثير هاذ التقرير فيه موجود هاذ النسب..

ولكن لا بد نقول واحد جوج كلمات، السيد الرئيس، إلى اسمحتي، هو أن التشغيل باش نخلو عقدة التشغيل، في الواقع أي حكومة كيفها بغات هاذ الحكومة لا يمكن أبدا أن تحل إشكالية التشغيل إلى ما حلت نوع الاستثمار، استهداف الاستثمار، الاستثمارات اللي تيسثمرو احنا استثمرونا (100 unités) عندنا احنا ودولة فيه.. تتعطينا أقل من مناصب الشغل

سني ما بين سنتي 2010 و2019، منتقلا من 2.4 مليون أجير إلى 3.54 مليون، وخلال نفس الفترة عرف عدد المقاولات المنخرطة بالصندوق ارتفاعا قدر بـ 7.3% كمتوسط سنوي منتقلا من 133.949 مقالة إلى 252.150 مقالة.

ويسترعي انتباهنا عند سرد هذه الأرقام وضعية القطاع غير المهيكل ببلادنا، والذي يشكل ظاهرة متشعبة، تشمل الفلاحين والعاملين في القرى، الذين لا يملكون أراضي والباعة المتجولون في المدن، فضلا عن العاملين في بعض المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، والسبيل الوحيد للحد من هذه الظاهرة هو التخفيف من العراقيل وتكلفة الانتقال من الاقتصاد غير المهيكل إلى المنظم وتقديم حوافز للمقاولات غير المهيكل لتشجيعها على التصريح بأنشطتها لتستطيع تنظيم وضعيتها القانونية لتدخل مجال القطاع المنظم.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى اتخاذ الحكومة لمجموعة من التدابير التي سيكون لها الأثر الإيجابي في هذا المسار كتوسيع إطار نظام المقاول الذاتي، المنظم بواسطة القانون رقم 114.13، الذي يهدف إلى تشجيع القطاع غير المهيكل على الاندماج في النسيج الاقتصادي، وفتح الطلبات العمومية أيضا أمام التعاونيات والمقاولين الذاتيين.

كما أن العديد من التدابير التي اتخذتها الحكومة على إثر أزمة "كوفيد-19" تهدف هي الأخرى من بين ما تهدف إليه إلى مساعدة المشتغلين بالقطاع غير المهيكل للانتقال إلى القطاع المنظم، ومن بين هذه التدابير الحكومية تخفيف بعض المعايير المتطلبة في سوق الشغل المنظم وإنشاء منظومة تأمين ضد المخاطر مثل التعويض عن فقدان الشغل ونظام التغطية الاجتماعية التي من المتوقع أن يساهم تعميمها بتعليقات ملكية سامية في انتقال شريحة مهمة من العمال إلى القطاع المنظم ببلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

من أجل تدبير مرحلة ما بعد وباء "كوفيد-19"، وانطلاقا من الوضعية المترتبة عن آثاره على التشغيل، وبالنظر للممارسات الجيدة على المستوى الدولي، تم العمل مع مختلف المؤسسات تحت الوصاية على مواكبة المقاولات في تلبية الحاجيات من الكفاءات، حيث اتجهت المجهودات نحو دعم المقاول، لاسيما فيما يخص ملاءمة كفاءات الموارد البشرية التي تحتاجها في إطار تحويل النشاط أو إطلاق نشاط أو منتج جديد من خلال برنامج "تأهيل" ومنظومة التكوين الموجهة إلى القطاعات الواعدة وكذا إرشاد المقاولات في المقاولات فيما يتعلق بالتحفيز الهادفة إلى التخفيف من الكلفة الأجرية، من خلال برنامج "تفخيز" و"إدماج".

من جهة أخرى، تمت مواكبة فاقد العمل والباحثين عن شغل من خلال مجموعة من الخدمات، التي تخص بالأساس التوجيه المهني والإعداد لسوق الشغل مباشرة أو عن بعد وتنظيم تكوينات تأهيلية تقنية لغوية

كبرى على بلادنا، ألا وهو موضوع التشغيل.

كما أسجل بارتياح كبير تجاوب المجلس في إطار ممارسته لصلاحيته الدستورية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية مع المجهودات الحكومية الرامية إلى النهوض بالتشغيل، والمرتكزة من جهة على التوجيهات الملكية السامية، التي تؤكد على اعتبار تشغيل الشباب التحدي الأكبر لتحقيق المشروع المجتمعي التنموي المنشود، ومن جهة أخرى على المقضيات الدستورية في هذا المجال، وكذا على خريطة الطريق التي وضعها البرنامج الحكومي 2016-2012، والبرنامج الحكومي 2017-2021 للنهوض بالتشغيل اللائق.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في إطار الاهتمام بالمؤهلات الجماعية وضمان إدماج اقتصادي واجتماعي متوازن، وانطلاقا من قناعتنا من مدى مساهمة التشغيل في تحقيق القيمة الحقيقية للنمو الاقتصادي والاجتماعي ومحاربة الإقصاء ولتهيئ بلادنا لمواجهة التحديات التي طرحها الظرفية الاقتصادية والاجتماعية العالمية المرتبطة بالأزمة المالية لسنة 2008 وما ترتب عنها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وخيمة على دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ناهيك عن تعاقب سنوات الجفاف التي عرفتها بلادنا، والتي زادت حدتها مع الآثار الوخيمة لجائحة "كوفيد-19" سنتي 2020 و2021، وبالرغم من هذه الظرفية الصعبة، استطاعت بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، الحفاظ على مستوى استقرار اقتصادي واجتماعي مهم، تجسد في اعتماد مجموعة من الإجراءات والمبادرات الهامة، من بينها تلك المتخذة لمعالجة إشكالية التشغيل، والتي تضمنتها كل من الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 والمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل 2017-2021.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

لقد عرفت السنوات الأخيرة تراجعا متواصلا لمعدل البطالة ببلادنا والذي انتقل من 10.2% سنة 2017 إلى 9.5 سنة 2018، ثم 9.2 سنة 2019، وعرف الأحداث الصافي لمناصب الشغل بالقطاع الخاص المنظم حسب معطيات التصريحات الأجرية تزايدا مضطربا، حيث يتضح من خلال قاعدة بيانات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والتي تمهم التصريحات الأجرية للمقاولات المنخرطة بصندوق، تسجيل تغير صافي في عدد الأجراء قدر بحوالي 167.000 أجير في المتوسط خلال الفترة 2017-2019، بينما سجل هذا المؤشر ما يناهز 101.8 ألف أجير خلال الفترة 2012-2016.

أما خلال سنة 2020 فقد عرف التغير الصافي في عدد الأجراء ارتفاعا محدودا، قدر بـ 22.000 أجير نتيجة التداعيات الاقتصادية السلبية المرتبطة بجائحة "كوفيد-19"، كما عرف عدد الأجراء المسجلين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ارتفاعا ملحوظا بنسبة بلغت 4.4% كمتوسط

- تشجيع المشاريع الجيدة عبر مباريات لدعم ريادة الأعمال؛
- إعداد بنوك مهوية للأنشطة الواعدة في خلق المقاولات والتشغيل
الناقي وتعزيز دور المرصد الوطني لسوق الشغل وبناء منظومة
مندمجة لرصد سوق الشغل؛
- توسيع التغطية الاجتماعية والصحية لغير الأجراء؛
- متابعة وضع برامج مهوية لدعم الإدماج الاقتصادي للشباب.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد تمثلت الإنجازات الرقمية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل
بالنسبة للفترة من 2017 إلى مارس 2021 فيما يلي:

- إحداث 720.534 منصب شغل، وهو ما يمثل نسبة 60% من
الإمكانات المتوقعة من مناصب وفرص التشغيل، والتي قدرت
بحوالي 1.2 مليون فرصة في مختلف الاستراتيجيات والمخططات
القطاعية 505.534 منصب شغل بالقطاع الخاص ما بين 2017
ونهاية 2020، و 212.000 منصب شغل بالقطاع العام بين 2017
و 2021؛

- تحسين قابلية التشغيل 770.000 باحث عن شغل، أي بنسبة
إنجاز تقدر ب 77% مقارنة مع الأهداف المسطرة والمحددة في
تحسين قابلية التشغيل للمليون باحث عن العمل؛

- دعم تشغيل 406.000 باحث عن شغل في إطار العمل المأجور،
أي بنسبة إنجاز تقدر ب 81%، مقارنة مع الأهداف المسطرة
والمحددة في دعم التشغيل للمأجور لفائدة أزيد من 500.000 باحث
عن العمل؛

- تطور إنجاز البرامج النشيطة للتشغيل، مع تجاوز سقف 100.000
إدماج سنويا، بحيث تم تسجيل 108.953 و 118.308 على
التوالي سنتي 2018 و 2019؛

- مواكبة إحداث أزيد من 13 ألف وحدة اقتصادية ما يشكل 65%
بنسبة تحقيق الهدف المتوقع.

وعلى مستوى البرامج النشيطة للتشغيل، فقد مكن إدماج الذي
يشمل عقدة تكوين من أجل الإدماج المهني والعقود المحددة المدة وغير
محددة المدة من إدماج 442.788 باحثا عن الشغل خلال الفترة من 2017
إلى نهاية مارس 2021.

من جهة أخرى، فقد استفاد أكثر من 238.600 شخص من برامج
تحسين قابلية التشغيل، وذلك منذ انطلاق برنامج تأهيل سنة 2007 إلى
نهاية سنة 2019، أي ما يعادل أكثر من 18.300 مستفيد في المتوسط
السنوي ومعدل نمو لسنوي يقارب 12% خلال هذه الفترة.

ورقمية أو حل القدرات السلوكية والقيام بالتنقيب الاستهادي عن فرص
العمل وتعزيز المواكبة والتكوين فيما يخص المنظومات الوطنية والترايبية لريادة
الأعمال.

كما تم إرساء يقظة متواصلة فيما يتعلق بفرص ومنافذ الإدماج بالخارج،
علما أن عدة دول عبرت عن رغبتها في مواصلة الشراكة مع المغرب
واستقطاب الموارد البشرية في عدة مجالات.

وفما يتعلق بتنشيط وتقوية الشراكة مع الجماعات الترابية، تم العمل على
تفعيل البرامج الترابية للتشغيل المكاملة للبرامج الوطنية، وكذا إرساء برامج
جديدة، بالإضافة إلى متابعة وتعزيز مختلف برامج الإدماج المهني المفعلة في
إطار التعاون الدولي.

كما تجدر الإشارة إلى الإجراءات التي تم اتخاذها في إطار تنزيل المخطط
الوطني للنهوض بالتشغيل، والذي ارتكز على تصور شمولي، يهدف إلى
التخفيف من حدة البطالة وخلق بيئة مواتية لإحداث فرص الشغل من
خلال توجهاته الإستراتيجية الخمس:

- 1- دعم خلق مناصب الشغل؛
- 2- التوجه الثاني: ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل؛
- 3- التوجه الثالث: تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة؛
- 4- التوجه الرابع: تحسين اشتغال سوق الشغل وظروف العمل؛
- 5- التوجه الخامس: دعم البعد الجهوي للتشغيل.

وقد شكلت سنة 2020 منعطفا أساسيا لتقييم وضعية المخطط الوطني
للنهوض بالتشغيل في أفق 2021، على ضوء مستجدات جائحة كورونا
"كوفيد-19"، حيث تم اعتماد مقترحات استعجالية في إطار اللجنة التقنية
للتتبع تتمثل في:

- ربط مستوى التحفيز بعدد مناصب الشغل في ميثاق الاستثمار
وتعزيز آليات التتبع والتقييم للربط الفعلي؛
- تتبع وتقييم تطبيق المرسوم المتعلق بإشراك التعاونيات والمقاولين
الذاتيين في الصفقات العمومية؛
- إحداث مدن جديدة للابتكار بالجامعات؛
- دعم البحث العلمي والتقني وتمييز نتائجه بشراكة مع المقاولات؛
- تعزيز التكوين بالوسط المهني؛
- ثم برمجت وحدات حول السلوكيات المهنية والتعريف بالمقاولات
وسوق الشغل وتقنيات البحث عن العمل؛
- تيسير إعادة إدماج فاقدي الشغل في الحياة المهنية؛
- تطوير تكوينات تأهيلية تقنية، لغوية، رقمية، وفي القدرات السلوكية؛
- تطوير ريادة الأعمال ودعم التشغيل الناقي، من خلال تعزيز المواكبة
القبلية والبعديّة؛

التنسيق الكامل بين الجهات المعنية.

وفي إطار تفعيل البرامج ذات الأولوية للمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، لاسيما فيما يتعلق بدعم تطوير القطاع الجمعي، باعتباره خزاناً لفرص الشغل، تم اقتراح إجراء تحفيزي يهدف إلى تشجيع التشغيل بالجمعيات العاملة في مختلف مجالات القرب والخدمات الاجتماعية والتربوية وتعزيز التأطير داخل الجمعيات التي تقدم خدمات ذات منفعة اجتماعية، حيث أصبح هذا القطاع يشكل خزاناً مهماً لفرص الشغل بالمغرب، بالنظر للحاجيات المتزايدة على المستوى الترابي في المجالات الاجتماعية والرياضية والثقافية ومحاربة الهشاشة.

بالإضافة إلى الدور الفعال الذي تلعبه جمعيات المجتمع المدني في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للشباب وزرع قيم المواطنة، وهو الإجراء الذي ينسجم مع توجه النموذجي التنموي الجديد الذي أوصى بضرورة تكثيف منافذ الإدماج بالنسبة للشباب من خلال التركيز على الاقتصاد الاجتماعي ودور جمعيات المجتمع المدني في هذا الصدد، إلى جانب منافذ التشغيل الأخرى المتمثلة في القطاع الخاص والقطاع العام.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

من المؤكد أن الجهود التي بذلت في مجال التشغيل لا تسلم من بعض الملاحظات، إلا أن هذه الملاحظات لا ينبغي أن تثبتنا عن مواصلة العمل من أجل تجويد مختلف البرامج، بناء على التقييمات المنجزة وبناء على التوصيات المنبثقة عن أشغال مجموعتكم الموضوعاتية، لاسيما ما يتعلق منها بتسهيل ولوج النساء لسوق الشغل على سبيل المثال وتشجيع الشباب على ريادة الأعمال.

ويجدر التذكير في هذا الصدد أن الوزارة حرصت دائماً على الرفع من نسبة إدماج النساء في سوق الشغل، سواء من خلال برامج دعم التشغيل المأجور، التي تستفيد منها النساء ونسبة تناهز 49% وبرامج تحسين قابلية التشغيل، الذي تجاوزت نسبة استفادة النساء منه 60%، في حين عرف برنامج التشغيل الذاتي استفادة النساء بنسبة تناهز 30% خلال السنوات الخمس الماضية، بالإضافة إلى عدة برامج تهدف إلى التمكين الاقتصادي للنساء، خاصة في إطار التعاون الدولي.

وقد عملت الوزارة على الرفع من نسبة تشغيل النساء المفتشات اللائي يمثلن 31% من مجموع مفتشي الشغل، كما عرفت هذه النسبة ارتفاعاً بنسبة 45% خلال عملية التشغيل لسنة 2021.

وتنسجم التدابير المذكورة في مجملها مع الأهداف والتوصيات التي جاء بها التقرير المتضمن للنموذج التنموي الجديد، الذي حث على جعل بلادنا مغرب الإدماج من خلال دعم إدماج وتمية قدرات الشباب، عبر تعزيز المشاركة المدنية والثقافية والرياضية ودعم الإدماج المهني، بالإضافة إلى ضمان قاعدة صلبة للحماية الاجتماعية لفائدة الفئات الهشة، تجسد التضامن

وقد عرف عدد المستفيدين نمواً مضطرباً خلال السنوات الأخيرة مسجلاً ارتفاعاً سنوياً يناهز 25% في المتوسط بين سنتي 2015 و2019 مقابل 10% فقط بين سنتي 2007 و2014.

كما استفاد أكثر من 115.757 باحث عن شغل من برامج تحسين قابلية التشغيل خلال الفترة من 2017 إلى 2021 موزعة كالتالي:

- 53.459 مستفيد من التكوينات في إطار دعم القطاعات الواعدة؛
- 16.740 مستفيداً في إطار التكوين التعاقدى من أجل التشغيل؛
- 13.380 مستفيد من التكوين التأهيلي والتحويلي؛
- 18.630 من التكوينات عن بعد؛
- 5340 من التكوينات في إطار الشركات الجهوية؛
- أخيراً 8308 من التكوينات في إطار الشركات الوطنية.

أما فيما يتعلق ببرنامج التشغيل الذاتي، تمت مواكبة 18.170 شخصاً، مكنت هذه المواكبة من إحداث 7205 مقالة صغيرة جداً أو نشاطاً مدراً للدخل وتوفير 14.313 منصب شغل.

وفي إطار برنامج "تحفيز"، الذي يهدف إلى إنعاش التشغيل المأجور عبر آلية تحفيزية لفائدة المقاولات والجمعيات والتعاونيات حديثة النشأة، صادقت الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات على عدد من بروتوكولات، استفاد منها ما يناهز 32.672 شخصاً خلال الفترة من 2017 إلى نهاية مارس 2021.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تعتبر جمهورية التشغيل توجهها استراتيجياً هاماً، باعتباره اختصاصاً ذاتياً ومشاركاً للجهات وكذا لكون الجهة هي الفضاء الأمثل لتنسيق جهود عمل المتدخلين وتطوير الالتئاقية والانسجام بين مختلف السياسات العمومية والبرامج والمخططات القطاعية.

وفي هذا الإطار عرف ورش جمهورية التشغيل تحقيق عدة إنجازات وإجراءات جمهورية مكملة للتدابير الوطنية للتشغيل، تهم دعم التشغيل بالجمعيات والمهن الحرة والنهوض بإنشاء المقاولات الصغرى والتكوين التأهيلي لفائدة غير حاملي الشهادات ودعم عقود تشغيل المأجور لفائدة بعض الفئات التي تعاني صعوبة في الإدماج المهني وكذا دعم حاملي المشاريع المقاولاتية، عبر تخصيص منح لتيسير الانطلاق.

كما تم العمل على إطلاق منظومات جمهورية للإدماج الاقتصادي للشباب بمختلف الجهات، في إطار مقاربة جمهورية متكاملة، تركز على منظومات جمهورية لتحسين قابلية التشغيل ودعم الإدماج المهني وتطوير ريادة الأعمال وحكومة جمهورية وإقليمية للنهوض بالتشغيل وتدابير لتحليل سلاسل الإنتاج واليقظة حول سوق الشغل، بالإضافة إلى تطوير آليات لتتبع مختلف البرامج والاستراتيجيات على صعيد الجهة، بغية تعزيز الالتئاقية وكذا

أشار التقرير في التمهيد (الصفحة 13) إلى عدد من سيات سوق الشغل، اعتبرت مؤشرات دالة، منها اتساع رقعة ودائرة الشغل غير المؤدى عنه، وهو إداء غير صحيح، لأن معطيات المندوبية السامية للتخطيط تشير إلى انخفاض ملحوظ في هذا المؤشر، حيث تراجعت نسبة الشغل غير المؤدى عنه من 30.8 سنة 2020؟ إلى 23.3% سنة 2010، ثم إلى 15% سنة 2019.

فيما يتعلق بتطور المؤشرات العامة للاقتصاد الوطني والمتعلقة بالتشغيل سنة 2012 إلى سنة 2021 (الصفحة 31 والصفحة 32)، فإن أغلب الأرقام الواردة في الجدول المجمع بهذه الفقرة غير دقيقة، أعلى مستوى معطيات الحسابات الوطنية للمندوبية السامية للتخطيط تشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي خلال السنوات 2013، 2014، 2016، 2017، 2019، 2020، بلغ على التوالي 4.5% ثم 2.7% ثم 1.1% ثم 4.2% و 2.6% وناقص 6.3% على التوالي، عوض 2.9% و 2.4% و 1.4% و 4% و 2.5% وناقص 5.8% المذكورة بالتقرير.

أما بالنسبة لسنة 2021 فتسير معطيات الميزانية الاقتصادية التوقعية إلى أن معدل النمو الاقتصادي سيسجل ارتفاعا قدر ب 4.6% عوض 4.4 الواردة بالتقرير.

وعلى مستوى معطيات البطالة تشير معطيات البحوث الوطنية للتشغيل إلى أن معدلات البطالة لسنة 2013 بلغت 9.2% عوض 9.02 بالتقرير و 9.9% خلال سنة 2016 بعد التحيين عوض 9.4%. على مستوى معطيات التشغيل، تشير معطيات البحوث الوطنية للتشغيل إلى معدلات التشغيل لسنوات 2013، 2014، 2015، 2016 و 2017 و 2018 و 2019 بلغت على التوالي 43.9% و 43.3% و 42.8% و 42.3% و 41.9 و 41.7% و 41.6% على التوالي، عوض 43.8 و 42.8 و 42% و 41.7% و 41.6% و 41.7%.

أما بخصوص معطيات البطالة والتشغيل لسنة 2021 الواردة في هذه الفقرة فيتعلق الأمر بمعطيات الفصل الأول من سنة 2021 وليس بتوقعات مجمل السنة، كما أشار إلى ذلك التقرير.

أما فيما يخص الملاحظة الواردة في التقرير (الصفحة 32)، كما يسجل التقرير أيضا مفارقة تستوجب الانتباه والمثمنة في المعادلة المعكوسة بين تراجع معدل النمو من جهة ثم اتساع رقعة الفئات النشيطة، وهو مؤشر غير إيجابي في تحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعي، فيجب التنبيه إلى أن معدلات النشاط تعرف منحنى تراجعا خلال السنوات الأخيرة، وسنعود إلى الأمر بعد قليل.

فيما يتعلق بحصيلة ومعدلات مناصب التشغيل وحجم البطالة ما بين سنة 2012 و 2021 بحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط (الصفحة 41)، فتجدر الإشارة إلى أن المعطيات المتعلقة بمعدلات مناصب الشغل 2012-2013 حسب القطاعات الواردة في هذه الفقرة تتعلق

بين المواطنين، وفق مبادئ المساهمات المنصفة، الشيء الذي تمثل في المشروع التنموي الجديد المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، من خلال تعميم التأمين الإجباري عن المرض لفائدة المهنيين والعمال المستقلين وغير الأجراء.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

من خلال ممارسة صلاحياته الدستورية المتعلقة بتقييم السياسات العمومية وتطوير أدائه في هذا المجال لتعزيز دوره الرقابي، وباستشارة مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية، قام مجلس المستشارين، مشكورا، عن اختيار موضوع التشغيل ليكون محطة تقريره، تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لتقرير السياسات العمومية حول التشغيل 2012-2021، الذي نحن بصدد مناقشته اليوم.

وعلى ضوء قراءة ومراجعة هذا التقرير، يمكن تسجيل بعض الملاحظات التي يتعين أخذها بعين الاعتبار، وهي على مستويين، يتعلق الأول بالمنهجية المتبعة في إعداد التقرير، والثاني بالمعطيات والإحصائيات والمفاهيم الواردة في التقرير.

على مستوى المنهجية، فإن التقرير لم يقدم المنهجية المعمدة لتقييم السياسات العمومية حول التشغيل ولا مقارنة تحليل المعطيات التي تم الاعتماد عليها للوقوف على نتائج وآثار هذه السياسات ومدى تحقيق الأهداف المسطرة.

إن التقرير المقدم اختصر على تجميع وسرد المعطيات المتوفرة حول توجهات وأهداف السياسات العمومية للتشغيل، وكذا حصيلة الإنجازات خلال الفترة 2012-2020، في حين لم يتم ربط النتائج المحققة بالأهداف المسطرة لاستنتاج مدى نجاعة وفعالية هذه السياسات وأثرها على التشغيل.

إن عملية تقييم السياسات العمومية تستوجب تحليل النتائج والآثار المترتبة عن السياسة موضوع التقييم، وذلك بالاعتماد على الممارسة الفضلى في هذا المجال، حيث تتطلب لهذه الغاية إنجاز أبحاث واستطلاعات كمية وكيفية وإعداد التحاليل اللازمة، بغية تحديد نتائج وآثار هذه السياسات.

وعلى ضوء ما سبق، لا يمكن الخروج بخلاصة مفادها عدم نجاعة السياسات العمومية من خلال تحليل المؤشرات العامة للاقتصاد الوطني المتعلقة بالتشغيل خلال الفترة 2012-2020 برمتها، فمعدل البطالة لم يسجل ارتفاعا ملموسا، بل كان يتراوح بين 9 و 10% ليعرف منحنى تنازليا منذ سنة 2017 إلى 2019، باستثناء سنة 2020 التي تعتبر سنة استثنائية.

أما على مستوى المعطيات، يتضمن التقرير أرقاما وإحصائيات غير دقيقة، مع خلط واضح أحيانا بين المصادر والمفاهيم وبين المعطيات الفصلية والسنوية وبين القطاعات الاقتصادية والقطاعات الوزارية إلى آخره. وعلى نحو أكثر تفصيلا يمكن تقديم الملاحظات التالية:

(الصفحة 47) أشار التقرير إلى أن معدل البطالة انتقل من 10.5% إلى 13.5% ما بين الفصل الأول من سنة 2020 ونفس الفصل من سنة 2020، إلا أن معطيات البحث الوطني للتشغيل تشير إلى تسجيل معدل البطالة 12.5% خلال الفصل الأول من سنة 2021 عكس ما ورد في التقرير؛

على مستوى الفقرة المتعلقة بالحصيلة القطاعية في مجال التشغيل (الصفحة 48) تجدر الإشارة إلى ما يلي، (لأن الأمر يتعلق بتقرير علمي يجب أن يتحرى الدقة الكبيرة في التعامل مع الأرقام):

● يشير الجدول إلى تطور المناصب المالية لوزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي، علما أن هذه الفقرة تحت عنوان "حصيلة التشغيل في القطاع الفلاحي والصناعي"، يشير التقرير إلى أن رغم تراجع التساقطات خلال السنوات الأخيرة، إلا أن عدد مناصب الشغل المالية المخصصة لوزارة الفلاحة ظلت في تصاعد، بينما العلاقة بين مناصب الشغل المالية المخصصة لوزارة الفلاحة ومستوى التساقطات المطرية علاقة غير قائمة، وبهذا فإن هذا الاستنتاج لا يستند إلى أي أساس؛

● يشير التقرير أيضا في حديثه عن القطاع غير المهيكل (الصفحة 61)، إلا أن هذا الأخير يشغل ما يقارب 15 مليون مغربي، علما أن معطيات البحث الوطني للتشغيل للمندوبية السامية للتخطيط والتي يشمل القطاع غير المهيكل والقطاع المهيكل تشير إلى أن الساكنة النشيطة المستغلة برمتها لا تتعدى 11.000 مليون مغربي.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

على كل حال أعتذر على إثارة هذه التفاصيل، ولكنها ذات أهمية وذات معنى كبير، لأن الأمر يتعلق - كما قلت - بتقرير ينصب على تقييم سياسة عمومية، يجب أن يستند إلى أرقام وإلى معطيات تبنى عليها استنتاجات دقيقة، لأن الدستور لما أوكل إلى البرلمان تقييم السياسات العمومية أوكل إليه هذه المهمة من أجل دعم المكامن دبال القوة في هذه السياسات العمومية ومن أجل التنبيه إلى مكامن النقص بالموضوعية المطلوبة واللازمة، وبالتالي كان من المفروض أن في هاذ الجلسة دبال اليوم أن نكون موضوعيين أكثر ما يمكن، يعني الأمر يتعلق بأرقام نبنى عليها استنتاجات وملاحظات من أجل تجويد هذه السياسات العمومية، لا أن نسمع على كل حال كلاما عاما في أحيانا كثيرة، على كل حال لن أدخل فيها.

بالنسبة للتوظيف، لا بد أن أشير إلى بعض الملاحظات قبل أن أختتم، انتقلت نسبة عدد المناصب والإحالات على التقاعد (لأن هاذ الأمر كلما ذكرت نسب التوظيف خلال هذه الولاية الحكومية، ينبري البعض ويتحدث عن نسبة المتقاعدين الكبيرة وغيرها)، أشير إلى أن نسبة عدد المناصب والإحالات على التقاعد مقارنة مع المناصب المحدث، التغطية ديالها 57% ما بين 2008 و2016، انتقلت إلى 46% ما بين 2017 و2020،

بمعطيات الوسط الحضري فقط، وليس على الصعيد الوطني، فمثلا قطاع الفلاحة، الغابة والصيد، أحدث سنة 2013، 58.000 منصب شغل وقطاع الصناعة 5000 منصب، عكس ما ورد في التقرير فقدان 9000 منصب شغل بقطاع الفلاحة الغابة والصيد، وفقدان 11.000 بقطاع الصناعة.

وخلافا لما ورد في جدول (الصفحة 42) المتعلق بمعدلات البطالة لدى حاملي الشواهد، فإن معطيات البحث الوطني للتشغيل سنة 2013 هي كالتالي:

المستوى العالي 18.8%، خصوصا لدى حاملي الشهادات الجامعية 22.1%، والتقنيين الممتازين 25.1% ثم المستوى المتوسط 15.1%، خصوصا التأهيل المهني 21.4% وشهادة التخصص المهني 22.1%.

وتجدر الإشارة إلى أن شواهد المستوى العالي لا تقتصر على الشهادات الجامعية، بل تشمل شواهد البكالوريا وشواهد التقنيين والتقنيين المتخصصين وشواهد التعليم العالي، أما الشواهد ذات المستوى المتوسط، فتضم شواهد التعليم الابتدائي وشواهد التعليم الثانوي الإعدادي وشواهد التأهيل أو التخصص المهني؛

بالنسبة للمعطيات المتعلقة بمعدلات مناصب الشغل سنة 2013-2014 حسب الوسط والقطاعات الاقتصادية (الواردة في الصفحة 42)، تجدر الإشارة إلى أنه تم إحداث 27.000 منصب شغل في الوسط الحضري، خلافا لما ورد في التقرير: 21.000 منصب شغل فقط؛

على مستوى المعطيات المتعلقة بمعدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2014-2015 (الصفحة 43 من التقرير)، استند التقرير إلى المعطيات الفصلية (الفصل الرابع)، بدلا من الاعتماد على المعطيات السنوية المتوفرة التي تشير إلى إحداث 33.000 منصب شغل؛

وتسجل نفس الملاحظة حول معدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2017 و2018 و2019 و2020، حيث استند التقرير إلى المعطيات الفصلية، رغم توفر المعطيات السنوية؛

كما لم يتطرق التقرير لمعطيات التشغيل والبطالة لسنتين 2017 و2019، والتي تميزت بإحداث 86.165 منصب شغل على التوالي، حسب البحث الوطني الذي تقوم به المندوبية السامية للتخطيط دائما؛

وبخصوص معدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2019-2020 (الصفحة 46)، تمت الإشارة إلى أن عدد العاطلين عرف زيادة بلغت 920.000 عاطل في المجال القروي، عكس ما ورد في معطيات البحث الوطني للتشغيل، الذي يشير إلى ارتفاع في عدد العاطلين بالوسط القروي بـ 92.000 عاطل فقط، وبلا حظ في هذه الفقرة خلط المفاهيم بين منصب شغل وعاطل، حيث أن ارتفاع عدد العاطلين لا يعني بالضرورة فقدان مناصب الشغل؛

وبخصوص معدلات مناصب الشغل وحجم البطالة 2020-2021

أشير أيضا أن موضوع البرنامج الوطني للتشغيل كان موضوع تشاور الإخوان الذين تحدثوا على أن الأمر ما فيش تشاور لا، كان موضوع تشاور مع النقابات الأكثر تمثيلا اللي كانو ممثلين في اللجنة ديال إعداد الإستراتيجية الوطنية وتم إرسال المشروع لهم وبدوا عليه ملاحظات، وأكثر من ذلك اليوم البنية التقنية أو البنية التقنية التي تقود بالإضافة إلى اللجن التقنية مراقبة وتتبع تنزيل هاذ البرنامج الوطني والإستراتيجية الوطنية هي المجلس الأعلى للتشغيل، اللي هو ثلاثي التركيب اللي سنويا يتعقد، وتيدير تقييم للتنزيل ديال هاذ ثلاثي التركيب فيه النقابات وفيه الباطرونا وفيه الحكومة الذي يقوم بتقييم سنوي لتنزيل هاذ السياسة العمومية، البرنامج الوطني الذي أشير بالمناسبة إلى أنه لأول مرة في بلادنا تتكون عندنا سياسة عمومية في هاذ المجال ديال التشغيل مكتوبة واضحة مرفقة الأهداف ديالها واضحة قابلة للقياس وتندبرو التقييم ديالها كل سنة على كل حال.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

إننا نعتبر هذا اللقاء اليوم محطة ضمن الجهود التي تبذلها بلادنا بمختلف مكوناتها وبتشاور مع كافة الفاعلين، من أجل البحث عن السبل الكفيلة للتصدي لإحدى الإشكاليات الاجتماعية الكبرى، قضية التشغيل وكما يظهر من خلال استعراض أهم ما أنجز، قضية متشعبة وذات أبعاد متعددة، تتطلب انخراطا لجميع المتدخلين وانسجاما وتكاملا كبيرين، والعمل جميعا، يدا في يد، حكومة وبرلمان وقطاع خاص ومجتمع مدني، على إرساء النموذج التنموي الذي نلحم به جميعا، والذي نريد أن نشارك في تحقيقه ووضعه على أرض الواقع.

فشكرا لمجلسكم الموقر على الفرصة التي أتاحها لنا جميعا من أجل دراسة هذا الموضوع، الذي يشغل بال العديد من الأسر المغربية. وفقنا الله جميعا لما فيه خير بلدنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله ونصره. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير.

تندكر السيدات والسادة المستشارون المحترمون أنه غدا على الساعة الثالثة بعد الزوال عندنا جلسة أخرى ماثلة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية حول الحماية الاجتماعية، بعدها عندنا جلسة تشريعية.. وبعدها ستكونون على موعد مع جلسة تشريعية تليها جلسة الاختتام. أشكركم على مساهمتكم.

ورفعت الجلسة.

وهو ما يعكس تقلص الفجوة بشكل ملحوظ بين إحداث المناصب السنوية في القطاع العام - أنا أتحدث عن القطاع العام - وبين حذف المناصب والإحالات على التقاعد، فإطالة على الحصيلة بين سنة 2008 و2011 غادي نلقوا أن المعدل السنوي خلال هذه المرحلة ديال التشغيل في القطاعات العمومية كان هو 17.860، هذا التشغيل العمومي ما عند حتى واحد ما يقول فيه، هذا المناصب اللي كايته في قانون المالية، وبلغ المجموع ديال التوظيف في القطاعات العمومية خلال الفترة 2008-2011، ما مجموعه 71.442.

خلال فترة 2012-2016، بلغ.. تحدثت عن النسبة، هضرت على النسبة، غير بلاقي، بلغ ما بين 2012 و2016: 25.605 موظف جديد بالقطاعات العمومية، بما مجموعه خلال الولاية 2012-2016: 116.977، وفي الفترة 2017 و2021 المعدل ديال التوظيف السنوي في القطاعات العمومية هو 42.466 بما مجموعه 222.320، العدد باش كانو المغاربة تبتقاعدو في الفترة 2008-2011 غادي يكونو ففسهم في الفترة 2000.. لا أنا أتحدث عن النسبة، وقلت لك أن الفجوة بين عدد المناصب المحدثة وبين عدد المتقاعدين تقلصت من 57% إلى 46% باستثناء إلى في هذيك الفترة 2008-2011 ما تقاعد واحد حتى واحد ما عرفتش.

معدل النشاط، تمت إثارة معدل النشاط أيضا، أشير بهذا الخصوص لأن بالنسبة لي، أعتقد أن معدل النشاط أهم من معدل البطالة لأن عندو دلالات كثيرة على كل حال في القراءة الإحصائية للأرقام المتعلقة بسوق الشغل، هذا الرقم عندو دلالة مهمة، بالنسبة لمعدل النشاط الذي بلغ نهاية سنة 2019، 45.8% تشكل المعدل ديال النساء فاق 21.5 فقط، 21.5 فقط بينما المعدل ديال الرجال 71%، وهذا يضا هي الأرقام المسجلة في الدول المتقدمة.

وبالمناسبة 21.5% المعدل ديال النشاط في المنطقة ديال الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا يتجاوز المعدل ديال النشاط ديال النساء في هذه المنطقة لا يتجاوز 20%، والأسباب نقص في سنة 2020 هذا أمر طبيعي.

أنا غنقول لك، المعدل ديال النشاط في هاذ المنطقة ككل، المنطقة ديال الشرق الأوسط والمنطقة ديال شمال إفريقيا لا يتجاوز 20%. لأن الأمر رجعو للبحث الوطني اللي دارتو المندوبية السامية للتخطيط سنة 2017، عبارة عن دراسة إحصائية لتفكيك هذا الرقم والأسباب ديالو، وبانت فعلا أن جزء ماشي كل ولكن جزء من الأسباب ديال الانخفاض ديال هاذ المعدل، جزء منها مرتبط بما هو ثقافي، لذلك تتلقى في هاذ المنطقة الرقم والمعدل المعدل منخفض إلى رجعتو للبحث ديال 2017، راه غنلقوا جميع الأسباب بينها المندوبية السامية للتخطيط بالنسب التي ديال التأثير ديال كل سبب المعدل العالمي للنساء في العالم لا يتجاوز 47.4%، بالمقابل المعدل ديال الرجال على كل حال يتجاوز 70% كما هو الأمر.